الهند وَفلسطين

تطوّر سيَاسَة

الهند وَفلسطين

مكتبة استعلامات الهند

محتويات الكتاب

١

الهند والنزاع العربي الاسرائيلي : تطور سياسة

يوجد ترابط بين الاستعمار الغربي للهند وللبلاد العربية ، بل ان الرغبة فى السيطرة على الطرق الى الهند كانت فى الحقيقة واحدا من الاسباب الاساسية لاتجاه القوى الغربية نحو العالم العربي ، ثم ان النضال فى سبيل التحرر من السيطرة الغربية بدأ في الهند والعالم العربي فى وقت واحد ، وبالضرورة توطدت روابط الصداقة التاريخية بين الهند والعالم العربي بالخبرات المشتركة التي اكتسبها الشعبان في وقت واحد تقريبا خلال نضالهما مع القوى الامبريالية .

ان جذور موقف الهند المستقلة ازاء المشاكل الراهنة فى غرب آسيا ترجع الى المواقف التي اتخذها زعماء الحركة الوطنية الهندية في وقت مبكر من هذا القرن ، وبخاصة زعماء« المؤتمر الوطني الهندي » ، وهو المنظمة التي كانت كراس الرمح لجميع القوى الوطنية فى الهند فى نضالها ضد الحكم البريطاني .

وبغض النظر عن العطف الشديد الذي كان يبديه قادة الهند نحو قضايا العرب فانهم ادركوا ان السياسات التي تمارسها القوى الغربية فى غرب آسيا تحمل في طياتها بذور صراع لا يلبث ان يثور ، وغني عن القول ان الهند تهتم اهتماما كبيرا بالسلام فى هذه المنطقة وباستقرارها وتقدمها ، وعلى ضوء هذه الحقيقة تنظر الهند الى مشكلات غرب آسيا منذ عام ١٩٤٧ ، وما فتئت منذ ذلك الحين تبذل جهدها للمساعدة في ايجاد سلام دائم فيها يقوم على العدل .

وسنحاول فى هذه الدراسة ان نستعرض بايجاز تطور مواقف الهند وسياستها بالنسبة الى القضايا الاساسية فى النزاع فى غرب آسيا .

٢

المسألة الفلسطينية

من الضروري ان نسرد ها هنا باختصار تاريخ المسألة الفلسطينية . لقد زرعت بذور التوتر الراهن فى غرب آسيا فى مطلع هذا القرن

عندما وافقت الحكومة البريطانية على خلق « وطـن قومي يهودي » فـي فلسطين . وكل ما حدث فيما بعد من نزاع وعنف وتوتر فى المنطقة يمكن رده الى قرار البريطانيين الذين تولوا الانتداب على فلسطين فى اعقـــاب الحرب العالمية الاولى . وهذا القول لا يعني توجيه النقد الـــى طرف او آخر ، فالحقيقة الموضوعية هي ان اي بحث فى الموقف الراهن فى غـرب آسيا من صواب او خطأ يؤدي بالمرء حتما الى القرار الاساسي الـــذي دعا الى تأسيس « وطن قومي » لليهود فى فلسطين .

كانت فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى جزءا مـــن الامبراطورية العثمانية ، وحتى عام ١٩١٨ كانـــــت المنطقة التي تشمل الآن سوريـا واسرائيل والاردن تعرف عموما باسم « سوريا » .
وبعد الحرب العالمية الاولى انشئت دول لبنان وسوريا وفلسطـين وشرق الاردن ، وجعل الحد بين فلسطين وشرق الاردن على امتداد نهر الاردن .

وفي اعقاب الحرب كانت بريطانيا وفرنسا تتنافسان للسيطرة علـــى هذا الجزء من الامبراطورية العثمانية . ولذلك وضعت هذه المقاطعـات التركية السابقة تحت الانتداب كما نص عليه ميثاق عصبة الامم . ففي مؤتمر سان ريمو الذي عقده الحلفاء فى ٢٥ ايار (مايو) ١٩٢٠ ، وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ووضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني .

وقد نص ميثاق عصبة الامم على ثلاثة انواع من الانتداب ، (أ)و(ب) و (ج) ، وكان الانتداب من درجة (ب) (الذي وضعت تحته سوريـا ولبنان والعراق وفلسطين)يعني ان هذه البلدان ينبغي ان تعامل علـى اساس ان شعوبها متقدمة نوعا وينتظر لها ان تتولى بعد مدة قصيرة حكم نفسها بنفسها .

ولم يشترط الانتداب على فلسطين ان تعتبر مستقلة مبدئيا ، علـى عكس الانتدابات على سوريا ولبنان والعراق . ويبـــدو ان سبب ذلك يرجع جزئيا على الاقل ، الى رغبة الدول المنتدبة فى تأمين حقوق معينـة لليهود فى فلسطـين .

وطن قومي يهودي

لسنا بحاجة فى هذا الكتيب الى ان نشرح بالتفصيل الاهـــداف الصهيونية ، أو ما لقيته من القوى الغربية من اعتراف وتشجيع ويكفي ان نبين هنا ان فلسطين كانت قبل الانتـداب البريطاني عليها مأهولـة بالعرب وانهم يسكنونها بصورة متصلة ـ على الاقل ـ منذ القرن الثالـث عشر ، حين استطاع المماليك فى مصر استرجاع بعض اجزائها من ايـدي الصليبيين ، وفى القرن السادس عشر غزا الاتراك العثمانيون هذه المنطقة واستولوا عليها من المماليك وبقيت تحت سيطرتهم حتى نهاية الحـرب العالميـة الاولـى .

وفي عام ١٩٠٩ قال اسرائيل زانكويل ، منشىء « مؤسسة تطويـر الاراضي اليهودية » :

« فلسطين وطن بلا شعب ينبغي ان تعطى لشعب بلا وطن ، وعلـى اليهود حين يصلون اليها ان يضغطوا على العرب ضغطا يرغمهم على تركها »

وفى العام نفسه حث تيودور هرتسل على :

١ ـ انشاء حركة استعمار واسعة ومنظمة لفلسطين .

٢ ـ اكتساب حق قانوني فى استعمار فلسطين معترف به دوليا .

٣ ـ وتأسيس منظمة دائمة لتوحيد جميع اليهود تحت مبـادىء الصهيونيـة .

وخلال الحرب العالمية الاولى اخذ البريطانيون يزيدون من عطفهم على مطامع الصهيونية فى انشاء « وطن قومي » ، وكان من الدوافـع الاساسية لهذا العطف حاجة اوروبا والولايات المتحدة للاموال والمواهب اليهودية لخدمة قضايا الحلفاء . وبالاضافة الى ذلك ادرك البريطانيون ، كما قال اللورد كتشنر ، ان فلسطين قاعدة استراتيجية هامة لحمايـة قناة السويس فى مصر ، ولذلك طلب رئيس وزراء بريطانيا ، آنذاك من المستر سايكس ان يبدأ المفاوضات مع القادة الصهاينة للاتفاق على مبدأ « اعطاء شيء مقابل شيء آخر » .

وفى سنة ١٩١٤ وعد الدكتور حاييم وايزمان بتقديم الدعم اليهـودي فى الحرب مقابل وعد بريطاني بتقديم الدعم للمطالب الصهيونية ، وكانت هذه المطالب تشمل فلسطين ، والاردن الحالي ، وقطاع غزة .

وبعد ذلك بقليل وافق الصهاينة ايضا على ان يضغطوا بكل الوسائل لكي تنفرد بريطانيا بعد الحرب بحكم فلسطين اذا ما اعترفت بريطانيا بمطالب الصهيونيين وهي احراز وطن قومي .

وعد بلفور

في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، وافقت الوزارة البريطانية على اصدار وعد بلفور المعروف الذي تقدم به وزير الخارجية آنذاك ، آرثر بلفور ، وكان في الاساس وعدا بدعم المطامع الصهيونية ، وما لبثت الدول الحليفة ان صادقت بدورها على ذلك الوعد .

وقد ضمن جوهر ذلك الوعد فى صك الانتداب على فلسطين ، ولذلك جاء فى فاتحة صك الانتداب بان الانتداب يعترف بـ « الارتباط التاريخي للشعب اليهودي بفلسطين » وبـ « الدوافع التي تحدوهم الى ان يعيدوا بناء وطنهم القومي فى ذلك البلد » . ونصت المادة الثانية من وثيقة الانتداب على ان بريطانيا مسؤولة عن تيسير انشاء ظروف سياسية واقتصادية وادارية تؤمن بدورها تأسيس الوطن القومي اليهودي . وحسب المادة الرابعة من وثيقة الانتداب اعتبرت الوكالة اليهودية مؤسسة عامة تتعاون مع حكومة فلسطين فى المسائل التي قد ترمي الى توطين السكان اليهود فى فلسطين . واصبح لزاما على حكومة فلسطين بمقتضى المادة السادسة من وثيقة الانتداب ان تسهل الهجرة اليهودية تحت ظروف ملائمة ، وان تشجع استيطان اليهود في البلاد استيطانا راسخ الاصول .

وهكذا فقد جاءت صياغة وثيقة الانتداب على فلسطين فى عمومها ملبية لمصالح الحركة الصهيونية .

حقا ان فاتحة وثيقة الانتداب كررت التعهد بان تنفيذ وعد بلفور « ينبغي الا يلحق اي مساس بالحقوق الدينية والمدنية للمجموعات غير اليهودية فى فلسطين » . وصحيح ان المادة الثانية من وثيقة الانتداب ايضا ذكرت بين ما ذكرته أن السلطة المنتدبة مسؤولة عن حماية الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن العرق والدين ، وصحيح ايضا ان المادة السادسة نصت على ان السماح لليهود بالهجرة وانشاء المستعمرات ينبغي الا يلحق اي مساس بـ « حقوق واوضاع

القطاعات الاخرى من السكان » ، ولكن يظهر ان البريطانيين اغفلوا هـذه الوعود كلها واهتموا بانشاء الوطن القومي اليهودي .

ثم ان تعبير « وطن قومي » كان تعبيرا جديدا مبتدعا بعض الشيء ولم تكن مضموناته الحقيقية واضحة ، ويبدو ان الصهاينة اعتبروا ان فكرة الوطن القومي تقود الى تأسيس دولة يهودية وراوا فى ذلك مسألة مسلما بها.

وعلى اي حال فان الوضع النهائي قد تقرر بواسطة السلطات التـي مارسها البريطانيون فى ظل الانتداب ، وبواسطة انتهاز الصهاينة للفرص السانحة وعن طريق المقاومة التي بذلها العرب .

ولقد اعتبر العرب ان بنود وثيقة الانتداب تتعارض مع المادة ٢٢ من وثيقة عصبة الامم التي نصت على ان فلسطين تدخل ضمن المجتمعـات التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية والتي بلغت مستوى من التطور يمكن من الاعتراف بها مبدئيا دولة مستقلة .

كذلك كان للعرب اعتراض آخر على الالتزام الذي منحه البريطانيون للصهاينة اثناء الحرب لانه يتناقض مع التعهدات الصريحة المبرمة التـي منحها المندوب السامي البريطاني على مصر آنذاك ، وهو السير هنـري ماكماهون ، فى تشرين الاول (اكتوبر) من عام ١٩١٥ الى شريف مكة .

وكان شريف مكة قد كتب الى ماكماهون طالبـــا اعتراف انكلترا باستقلال العرب فى منطقة يحدها : « شمالا خط مرسين اضنة ، الـى ما يوازي خط عرض ٣٧ حتى حدود ايران ، وشرقا الحدود الايرانيـة امتدادا الى خليج البصرة ، وجنوبا المحيط الهندي باستثناء عدن ــ التي تبقى كما هي ــ وغربا البحر الاحمـــر والبحر الابيـض المتوســـط حتى مرسين . » (١)

« أن ولايتـــي مرسـين واسكنـدرونـة واجــزاء مـــن بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماه وحلب لا يمكن ان يقال انها عربية محضة ، وعليه يجب ان تستثنى من الحدود المطلوبة . مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود (كما نقبلها) بخصوص الاقاليم

وكان جواب مكماهون على هذه الرسالة :

(١) انظر الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطـــين ، ص : ٧ ط . القاهرة . (المترجم)

التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون ان تمس مصالح حليفتها فرنسا » (١)

وفى سنوات ما بين الحربين كان ثمة تزايد مستمر فى الهجرة اليهودية الى المنطقة قابله العرب بمقاومة متزايدة ايضا ، وبذلك بذرت بذور الصدام حقا فى غرب آسيا ، وبدات انفجارات متكررة من اعمال العنف تسم التطورات السياسية فى تلك المنطقة ، وكان ثمة تزايد فى الصدام بين الشعبين داخل فلسطين .

٣
موقف الهند قبل الاستقلال

ان تصاعد التوتر فى غرب آسيا كان موضع اهتمام القادة السياسيين فى الهند ، وما لبث الراي ان تبلور بسرعة ازاء الامور الاساسية التي تنبثق عن ذلك الموقف المعقد .

وقد عبر المهاتما غاندي عن وجهات نظره حول المشاكل فى فلسطين بوضوح كامل ، ومن المناسب ايراد ما قاله دون ايجاز :

« لا املك الا ان اتعاطف مع اليهود ، فقد عرفتهم عن كثب فى جنوب افريقيا واضحى بعضهم اصدقاء العمر ، وعن طريق هؤلاء الاصدقاء عرفت الكثير عن الاضطهاد الذي طالما تعرضوا له ، فقد عاشوا «منبوذين» فى نظر المسيحية ، وما أقرب الشبه بين المعاملة التي لقوها من المسيحيين والمعاملة التي لقيها المنبوذون من الهندوس ، وفى كلتا الحالتين اتخذ الدين تكأة لتسويغ المعاملة غير الانسانية التي واجهتها كلتا الطائفتين . اذن فان عطفي على اليهود يرجع الى سبب عام كبير بالاضافة الى علاقات الصداقة التي تربطني بهم . ولكن عطفي هذا لا يعميني عن رؤية متطلبات العدالة ، ان شعار الوطن القومي لليهود لا يلقى لدي تجاوبا كثيرا . فقد استندوا فى تسويغه على التوراة وعلى التشبث الذي ابداه اليهود بالرغبة فى العودة الى فلسطين. لماذا لا يتخذ اليهود وطنا لهم فى كل بلد ولدوا فيه وعاشوا ، شأنهم فى ذلك شأن شعوب الأرض الأخرى ؟

---

(١) نقلا عن الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين (المجموعة الاولى ١٩١٥ ــ ١٩٤٦) ص ١٤ ــ ١٥ (المترجم)

« ان فلسطين للعرب بنفس المعنى الذي تعتبر فيه انكلترا للانكليز وفرنسا للفرنسيين ، وانه لخطأ وامر لا انساني ان يفرض اليهود على العرب ، وان ما يجري في فلسطين اليوم لا يمكن ان يوجد له مسوغ من اي قانون اخلاقي للسلوك ، وليس للانتدابات ما يؤيدها الا التأييد الذي منحته لها الحرب الاخيرة .

« حقا انها لجريمة ضد الانسانية ان يقهر العرب الاعزاء كي يستعيد اليهود كل فلسطين او جزءا منها ويتخذوها وطنا قوميا لهم .

« ان التصرف الامثل انما هو الاصرار على معاملة اليهود معاملة عادلة في اي مكان ولدوا وتربوا فيه ، فاليهود المولودون في فرنسا هم فرنسيون بنفس المعنى الذي يجعل من المسيحي المولود في فرنسا فرنسيا ، واذا لم يكن لليهود اي وطن الا فلسطين فهل سيستسيغون فكرة اجبارهم على ترك الاجزاء الاخرى التي يعيشون فيها من العالم ؟ ام تراهم يريدون وطنين يحملون لهما الولاء على هواهم ؟ ان هذا الشعار ، شعار الوطن القومي لليهود قد يتخذ مسوغا قويا لطرد اليهود من المانيا . »

وقد عبر المهاتما غاندي عن وجهة نظره هذه بعينها عشية استقلال الهند ، فبعد ان اكد الاسهام المتميز الذي قدمه اليهود للحضارة العالمية واظهر في الوقت ذاته مقدار الظلم الذي لحق بهم في اوروبة كرر رأيه حول فلسطين في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٤٦ ، فقال :

« لكني ارى انهم قد ارتكبوا خطأ فادحا في محاولتهم ان يفرضوا انفسهم على فلسطين بمساعدة اميركا وبريطانيا وبالاستعانة اليوم بالارهاب العلني ... انها لطخة عار على جبين العالم المسيحي ان اتخذ منهم ــ بناء على قراءة خاطئة للعهد الجديد ــ هدفا للتحيز والاهواء . .

« وليس من الغريب اذن ان يتجه عطفي نحو اليهود في وضعهم البائس ، ولكني احسب ان الكوارث التي يعانون منها سوف تعلمهم دروس السلام . . لماذا يعتمدون على المال الاميركي او السلاح البريطاني ليفرضوا انفسهم على ارض لا ترحب بهم ؟ لماذا يلجأون الى الارهاب ليحققوا اقامتهم بالقوة في فلسطين ؟ » (٢)

---

1 - **D.G. TENDULKAR, «MAHATMA», Vol. IV, pp. 311, 312**
2 - **Vol. VII, 1945 - 49, pp. 158, 159**

آراء نهرو

في سنة ١٩٣٣ ، علق جواهر لال نهرو على المشكلة الفلسطينيةبقوله:

« والى جوار سوريا تقع فلسطين ، وفيها يمارس البريطانيون الانتداب بقرار من عصبة الامم ، وغالبية الشعب الذي يسكنها من العرب المسلمين الذين يطالبون بالحرية والوحدة مع عرب سوريا ، ولكن السياسة البريطانية خلقت مشكلة اقلية خاصة هنا .. تلك التي تتعلق باليهود .. ويقف اليهود مع البريطانيين ضد حرية فلسطين لانهم يخشون ان يعني ذلك حكما عربيا ، ويسلك الفريقان وجهتين مختلفتين ، ومن ثم نشأت بالضرورة سلسلة من النزاعات ، ويتميز العرب بالعدد ، كما يتميز اليهود بالمصادر المالية الكبيرة ، والتنظيم العالمي لليهودية . وهكذا تقوم بريطانيا باذكاء روح القومية الدينية اليهودية ضد القومية العربية ، ليظهر ان وجودها هناك ضرورة لتكون حكما ، ولتحفظ السلام بين الطرفين » (١)

ويصف جواهر لال نهرو فى ملاحظةكتبها عام ١٩٣٨ ، في الكتاب نفسه ، الوسائل الجائرة التي يستعملها البريطانيون لاخماد صوت الاحتجاجات العربية ضد الهجرة اليهودية المتزايدة الى فلسطين فيقول :

« في نيسان (ابريل) ١٩٣٦ ، اعلن الفلسطينيون العرب اضرابا عاما دام تقريبا ستة اشهر بالرغم من كل المحاولات البريطانية التي بذلت لسحقه بواسطة القوة العسكرية واعمال القمع . وانشئت معسكرات اعتقال كبيرة على غرار النموذج النازي المعروف .... ان الحكومة البريطانية انتهجت وما تزال تنتهج سياسة قاسية اساسها التدمير والقتل ، محاولة بذلك سحق النضال القومي فى سبيل الحرية ، وفي سبيل ذلك مارست فى فلسطين وسائل اسوأ من تلك التي استخدمت في عهد « بلاك اند تان » فى ايرلندا ، وقامت الرقابة الكثيفة حائلا دون تسرب انبائها الى بقية العالم ، ومع ذلك فان ما تسرب منها بالغ السوء ،

1 - Glimpses of World History.

فقد قرات ان العرب « المشبوهين » كانوا يجمعون معا بواسطة القوة العسكرية البريطانية في امكنة كبيرة محاطة بالاسلاك الشائكة تسمى الاقفاص الحديدية ، ويحشر فى كل واحد من هذه الاقفاص عدد يتراوح بين ٥٠ الى ٤٠٠ سجين يتوجب على اقربائهم ان يطعموهم .. اي كأنهم الحيوانات فى الاقفاص . »

ثم اعترف نهرو بعد صفحات بأن :

« المهاجرين اليهود هناك قد طوروا البلاد ، وانشأوا الصناعات ورفعوا من مستوى الحياة . »

ولكنه يضيف الى ذلك قوله :

« ومن واجبنا ان نتذكر ان فلسطين اساسا بلد عربي وينبغي ان تظل كذلك ، وينبغي الا يضطهد العرب ويستذلوا فى بلادهم » .

قرارات "المؤتمر"

لقد تبنى « المؤتمر » قرارات بشأن هذه المسألة الفلسطينية المعقدة من آن لآخر وعبر عن آرائه بهذا الصدد .

ففي اجتماع « واردا » ، (من ٢٩ حزيران (يونيه) الى ١ تموز (يوليه) ـ ١٩٣٦) قررت لجنة العمل فى المؤتمر الهندي القومي ارسال الرسالة التالية الى الفلسطينيين العرب :

« لجنة العمل ترسل تحياتها الى عرب فلسطين فى نضالهم فى سبيل الاستقلال ضد الامبريالية البريطانية » .

وفي تلك الاثناء كان رئيس المؤتمر القومي الهندي جواهر لال نهرو ، وكانت لجنة العمل تضم : اشاريا.ج.ب كريبلاني ، والدكتور راجندرا براساد ، وفالهابهابهاي باتل ، وغوفند بالاب بانت ، وسوبهاش شاندرا بوس .

وقد عبر المؤتمر القومي الهندي عن وجهات نظر متشابهة فى مؤتمرات مختلفة اخرى ، وفى اجتماع لجنة عموم الهند للمؤتمر (من ٢٩ تشرين

الاول (اكتوبــــر) الى ٣١ منـــه ، ١٩٣٧) صدق المؤتمرون علـــى التوصية التالية :

« ان اللجنة تسجل احتجاجها الشديد على نظام الرعب الذي بنـاه الاستعمار البريطاني فى فلسطين لمحاولة قسر العرب على قبول الوضـع المقترح لفلسطين ، وفى الوقت نفسه تؤكد اللجنة لعرب فلسطين تضامن الشعب الهندي معهم فى نضالهم لتحقيق حريتهم القومية » .

وفى دورة هاريبورا (من ١٩ ـ الى ٢١ شباط ، (فبراير)١٩٣٨) تبنى المؤتمر القومي الهندي القرار التالي حول الوضع في فلسطين :

« يدين المؤتمر قرار بريطانيا العظمى ، كقوة منتدبة على فلسطـين ، لتطبيق قرار التقسيم بالرغم من المعارضة العربية ، وتعيين لجنة للعمل على تنفيذ هذا المشروع . ان المؤتمر يسجـــل احتجاجه الشديد علـى الاستمرار فى سياسة الارهاب التي يهدف من ورائها لفرض سياســة على العرب غير راغبين فيها . ان المؤتمر يؤكد تعاطفه الكامل مع العرب فى نضالهم من اجل حريتهم الوطنية ، وقتالهم ضد الاستعمار البريطاني.

ويرى المؤتمر ان الاسلوب الصحيح لعلاج المشكلة هـو في تسويـة ودية فيما بين العرب واليهود انفسهم،ويناشد اليهود الا يحتموا بالانتداب البريطاني والا يسمحوا لانفسهم بان يكونوا فى خدمة مصالح الاستعمـار البريطانـي »

وقد تبنت لجنة عموم الهند فى المؤتمر ، وذلك فى اجتماع عقدتــه في دلهي فىايلول (سبتمبر عام ١٩٣٨) قرارا قال :

« منذ ان اذان مؤتمر هاريبورا قرار بريطانيا العظمى كقوة منتدبة لحمل تقسيم فلسطين علىمحمل التنفيذ بالرغم من المعارضة العربية . . . تأسف لجنة عموم الهند اذ تجد ان السياسة ذاتها ما تزال تنفذ بشدة وباصـرار »

ومرة اخرى فى الدورة الثانية والخمسين (من ١٠ الـــى ١٣ آذار (مارس) ١٩٣٩) استعاد المؤتمر القومي الهندي فى تريبورا قراراتـــه السابقة بشأن فلسطين بل وتبنى قرارا جديدا جاء فى مجمله :

« ان الشجاعة والتصميم والتضحيات التي يبذلها العرب في نضالهم قد استثارت اعجاب الشعب الهندي الذي يقدم لهم مرة اخرى تحياته واطيب تمنياته بالنجاح الكامل فى تحقيق اهدافهم »

وبعد ان ابدى المؤتمر عطفه على حالة اليهود فى اوروبا والامكنة الاخرى آنذاك ، ادان اعتماد اليهود على الاسلحة البريطانية والاستعمار، ومضى القرار قائلا :

« ان المؤتمر واثق من ان العرب واليهود سيعملون على ايجاد أسس لتعاون مباشر لانشاء دولة ديمقراطية مستقلة فى فلسطين مع حماية كافية للحقوق اليهودية » .

ومن ذلك يبدو واضحا ان قادة الهند الكبار فى معركتها لنيل الحرية كانوا ينظرون الى المشكلة اساسا على انها مشكلة تحرر عرب فلسطين من الحكم الاجنبي . كانت الهند دائما ضد الفاشية ، وكان هناك تعاطف عميق مع اليهود بسبب المعاملة السيئة التي كانوا يلقونها فى اوروبا تحت ظل الانظمة الفاشية المختلفة ، كذلك فان الهند كانت تدرك الخصائص العظيمة لدى الشعب اليهودي ، الا ان التعاطف الأنساني مع اليهود لم يؤد لتأييد سياسة تقسيم فلسطين ، ولم يكن هناك اي تردد فى ادانة الاساليب الارهابية التي مارستها منظمات يهودية معينة في فلسطين ، وكذلك فقد ادانت الهند المحاولات التي بذلتها بريطانيا العظمى لتحقيق تقسيم فلسطين بالقوة ضد ارادة الغالبية من سكانها .

وقد استطاع قادة الهند ان يروا التشابه بين السياسات الاستعمارية التي كانت تمارس فى الهند وتلك التي كانت تمارس فى غرب آسيا ، فكتب نهرو عام ١٩٣٣ يقول :

« انها اللعبة القديمة ذاتها التي شاهدناها فى بلدان اخرى تخضع للسيطرة الاستعمارية : انه لمدهش حقا كم تتكرر » (١)

٤
التقسيم وخلق إسرائيل

حين بدات الهند المستقلة فى ممارسة دورها فى الامم المتحدة ، كانت مشكلة فلسطين واحدة من اهم المشكلات التي تواجهها المنظمة الدولية ، والحق ان مسألة شكل السياسة الدولية فى اعقاب الحرب ، في السنوات الاولى من عمر الامم المتحدة ، كانت هي البند الحقيقي فى جدول الاعمال، وقد تجلى ذلك فى ظاهرتين مختلفتين ، الاولى تصاعد النزاع بين الولايات

---

1 - **Glimpses of World History.**

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والثانية صدام متواصل حول مسألة وضع الشعوب الاخرى بين القوى الاستعمارية والقوى المناهضة للاستعمار.
وكانت المسألة الفلسطينية مرتبطة بصورة وثيقة بالظاهرة الثانية .
فى ٢ نيسان (ابريل) ١٩٤٧ طالبت الحكومة البريطانية بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة « لبحث تشكيل لجنة فرعيـــة لتقوم بالتحضير لبحث مشكلة فلسطين فى الدورة العادية للجمعية العامة»
وكان هذا القرار البريطاني نتيجة لردود الفعل العنيفة التـي لقيهـا الكتاب الابيض البريطاني الصادر عام ١٩٣٩ من قبل العرب واليهـود ، ونتيجة للعجز عن ايجاد موضع لقاء بين الطرفين المتنازعين .

وكان الكتاب الابيض قد بين ان الهجرة اليهودية ستتوقف خـــلال وقت قصير ، وقرر نهائيا التخلي عن فكرة انشاء دولة يهودية ، وصرح ان السياسة هي الاتجاه لانشاء دولة فلسطينية يمارس فيها العـــرب واليهود جنبا الى جنب السلطات الحكومية فيها .

وذكر الكتاب الابيض المشار اليه ايضا انه اذا ظهر بعد عشر سنوات للحكومة البريطانية ان الظروف تستدعي تأجيل انشاء دولة عربيـــة مستقلة فان بريطانيا ستقوم باستشارة ممثلي الشعب الفلسطينـــي وعصبة الامم والدول العربية المجاورة ، وبالرغم من ان العرب ادركـــوا ان الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ مضى الى حد بعيد فى تلبيـــة مطالبهـــم الاساسية الا انهم لم يرحبوا به علنـا .

ورفضت الهيئة العربية العليا (ممثلة الشعب العربي في فلسطين) الكتاب الابيض فى تصريح اعلنته فى ٣٠ ايار (مايو) ١٩٣٩ ، وقال هــذا التصريح : ما دامت القوة المنتدبة متشبثة بالاعتراف بالحقوق اليهوديـة فان ذلك لا يمكن الا ان ينال من الحق العربي .
وبالاضافة لذلك فقد كان من الواضح ان عدم تعاون اليهود يجعــل الوعد بالاستقلال شيئا باطلا خداعا .
كذلك فان الوكالة اليهودية احتجت بشدة على الكتاب الابيضـــ جملة لانه يبقي يهود فلسطين اقلية دائمة خاضعة للسيادة العربية .
فتزايدت اعمال العنف فى فلسطين ، ومارست الارغون (المنظمـة اليهودية الارهابية) نشاطا واسعا ، وكـــــان هناك ايضا تزايد فـي الثـورات الشعبيـة .

دور الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة

عقدت الدورة الخاصة للجمعية العامة فى ٢٨ نيسان (ابريل)١٩٤٧، وبالاضافة للبند الذي قدمته بريطانيا العظمى ، وهو انشاء لجنة فرعية، طالب المندوبون العرب تضمين جدول الاعمال مادة اخرى عنوانها « انهاء الانتداب عن فلسطين واعلان استقلالها » .

وقد ايد مندوب الهند الموقف العربي على وجه العموم كما ايد قول العرب ان الانتداب الذي قام على اساس المادة ٢٢ من وثيقة عصبة الامم ، قد انتهك روح تلك المادة باصداره وعد بلفور وبعجزه عن مراعاة رغبات شعب فلسطين .

وقال مندوب الهند انه لا ينبغي ان يكون هناك اي اعتراض على ادراج الاقتراح العربي فى جدول الاعمال لان انجاز استقلال فلسطين كان متضمنا فى صميم المطلب البريطاني حين طالب بالنظر في مسألة مستقبل حكومة فلسطين خلال الدورة العادية القادمة للجمعية العامة .

وكان واضحا فى اللجنة العامة ان اكثر الآراء كانت ضد ادراج الاقتراح العربي ، ولم تستطع الجمعية تبنيه ، وقد صرح رئيس الجمعية العامة ، الدكتور آرانها البرازيلي ، انه تبعا للنظم المعمول بها فان الاقتراح اما ان يسحب وإما ان يجري التصويت عليه ، وهكذا اجريت عملية التصويت.

وقد امتنعت الهند عن التصويت على اساس انه اذا كان صاحب الاقتراح غير راغب فى التصويت فليس هناك عمليا ما ينبغي التصويت عليه . وكان مندوب مصر قد اعلن في وقت سابق ، بعد ان لمس جو اللجنة ، انه غير راغب فى فرض الاقتراح العربي على التصويت ، ولكنه امتنع عن سحبه على اساس انه لا يمتلك تعليمات بذلك ، وهكذا هزم الاقتراح بثمانية اصوات مقابل واحد وامتنع خمسة عن التصويت .

وقد جرت مناقشة واسعة فى الجمعية وفي لجنتها الاولى حول ما اذا كان من الواجب دعوة ممثلي الفئتين الكبيرتين فى فلسطين للحضور وللتعبير عن آرائهم ، وكان القرار الذي توصل اليه اولا يذكر الوكالة اليهودية وحدها بالاسم ، غير انه باصرار الهند تقرر ان يدعى ممثل

الهيئة العربية العليا للحضور وسماع اقواله ، وقد حضر ممثلا الوكالة والهيئة وتحدثا امام اللجنة واجابا على الاسئلة .

وقد بحثت اللجنة الاولى صلاحيات اللجنة الخاصة المقترحة لوضع تقرير حول القضية الفلسطينية ، وكان العرب تواقين لكي يدخلوا في صلاحيات اللجنة الخاصة بعض النصوص التي ترغمها على ان تجعل جميع خططها ومقترحاتها متعلقة بالاستقلال النهائي لفلسطين ، وقد ايد الوفد الهندي العرب في محاولتهم هذه ، ولكن ما لبث ان تبين عقم هذه المحاولة لمعارضة الاكثرية الساحقة من الاعضاء .

وبنتيجة ذلك لم تذكر كلمة « الاستقلال » في صلاحيات اللجنة بوضوح ، غير ان الرئيس اكد للجمعية انه من الطبيعي ان يأخذ اعضاء اللجنة الخاصة قضية استقلال فلسطين بعين الاعتبار ، وقد ادلى بهذا التصريح بعد ان وجه مندوب الهند نداء دعا فيه الى صيانة السلام في فلسطين .

ان مسودة القرار التي تضمنت مهمات اللجنة الخاصة كانت موضع مناقشات اجرائية عديدة ايضا . وقد رأينا كيف ان الهند دعمت بصورة عامة وجهة النظر العربية حول انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، واخيرا تبنت الجمعية العامة القرار الذي دعا الى انشاء لجنة خاصة ، مؤلفة من ١١ عضوا (بينهم العضو الهندي ، واستثنت اللجنة من عضويتها الاعضاء الدائمين لمجلس الامن) ، وكانت مهمة اللجنة :

« تأكيد وتسجيل الحقائق ، والتحقيق بمختلف المسائل ووجهات النظر المتعلقة بمشكلة فلسطين »

وكان على اللجنة ايضا ان « تعطي اكبر مقدار من الاعتبار لمصالح الاديان في فلسطين ، الاسلام واليهودية والمسيحية » وان تقدم للجمعية العامة في الاول من ايلول (سبتمبر) ، ١٩٤٧ ، تقريرا يتضمن اية اقتراحات يمكن ان تكون مفيدة لوضع حل لمشكلة فلسطين .

تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة

عقدت اللجنة الخاصة لفلسطين اول اجتماعاتها في ٢٦ ايار (مايو) ١٩٤٧ ، واتمت صياغة تقريرها في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٤٧ بعد ان

زارت ، بين ما زارته ، القدس ودمشق وبيروت . وقامت لجنة فرعية من اللجنة الخاصة بزيارة المعسكرات فى المانيا والنمسا ، وقابلت اللجنة ممثلين عن الوكالة اليهودية ومنظمات يهودية اخرى فيما امتنعت الهيئة العربية العليا عن مقابلة اعضاء اللجنة ، الا ان الدول العربية قابلتها في بيروت .

وتضمن تقرير اللجنة اثنتي عشرة توصية ، اقر منها بالاجماع ١١ تتعلق بمنح الاستقلال ، وحماية الشخصية المقدسة للاماكن المقدسة ، والحاجة الى تأكيد احترام الحقوق الانسانية ، والحقوق الدينية ، وحقوق الاقليات ، ومسائل اخرى عديدة .

وتضمن التقرير ايضا اقتراحا بالاكثرية لخطة تقسيم مع وحدة اقتصادية ، واقتراحا بالاقلية لخطة انشاء دولة فدرالية فى فلسطين .

وكانت خطة الاكثرية (التي اقترحها ممثلو كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد والاورغواي) ترمي الى تقسيم فلسطين فى دولتين عربية ويهودية وجعل مدينة القدس منطقة تحت الوصاية غير ان تفاصيل هذه الخطة ليست الان مهمة الا من الزاوية الاكاديمية . يكفي ان نشير هنا الى ان الدولتين اليهودية والعربية المقترحتين ، فى المشروع المشار اليه ، كانتا ستحصلان على استقلالهما بعد فترة انتقالية مدتها سنتان تدخلان بعدهما فى معاهدة تحقق الوحدة الاقتصادية لفلسطين ، وقد تم ايضا اقتراح الحدود بين الدولتين العربية واليهودية .

اما خطة الاقلية (التي اقترحتها الهند وايران ويوغوسلافيا) فقد دعت الى دولة فدرالية مستقلة تشتمل على دولة يهودية ودولة عربية « وتكون القدس عاصمة لها » .

وكانت الخطة تقترح بذلك ان يكون هناك جنسية فلسطينية واحدة ومواطنية واحدة ، ومع ذلك فقد وضع مشروع الاقلية الحدود المفترضة للمناطق العربية والمناطق اليهودية في الدولة الفدرالية المقترحة ، على ان تكون للحكومة الفدرالية سلطات فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية والهجرة والعملة فيما تمارس كل من الدولتين حكما ذاتيا كاملا .

السكان اليهود في فلسطين

قد يكون من المناسب فى هذا المقام ان نعود الـــى اصول الهجــرة اليهودية وعدد اليهود الموجودين فى فلسطين فعليا . واليك نصا لا يحتاج الى توضيح مأخوذا من اجابة للوكالة اليهودية على سؤال طرحه مندوب الهند فى الدورة الخاصة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة :

« فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه مندوب الهند فان ارقام السكان اليهود فى فلسطين هي : ٥٠ الفا عام ١٩٠٠ ، ١٦٥ الفا عــام ١٩٣٠ ، و ٤٧٥ الفا عام ١٩٣٩ ــ اما الان فعدد السكان يبلغ ٦٣٠ الفا وهو اكبــر من عدد السكان العرب فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وهــم يعــدون بمعنى من المعاني جميعا مهاجرين ، فقد بدأت العودة فى حدود عام ١٨٨٠، واستمرت عمليا بصورة متواصلة منذ عهدئذ ، ولكنهم من جهة اخرى لم يكونوا « من الخارج » بعد ان اقتنعوا بحقهم في العودة » .

اذن فاعتمادا على تصريح الوكالةاليهودية ذاتها ، يمكن القول بأنه لم يكن يوجد اي يهودي فى فلسطين قبل عام ١٨٨٠ .

وقدمت الهيئة العربية العليا فى جوابها على سؤال آخر وجهه لهــا مندوب الهند ، الارقام التالية :

« لقد تزايدت اعداد اليهود فى فلسطين كما يلي : فى ١٩٠٠ : لا ارقام رسمية ، فى عام ١٩٢٨ :٥٦٠ الف يهودي ، فى ١٩٣٠ : ٤٤٥ الفا ، بــين ١٩٢٠ ــ ١٩٣٠ دخل فلسطين ١٠٥ آلاف مهاجر يهودي ، وبــين ١٩٣١ و ١٩٣٩ دخلها ٢١٨ الفا .. هذه اعداد المهاجرين المسجلين . ومنــذ ١٩٣٩ دخل البلاد اكثر من ١٠٠ الف مهاجر يهــودي مسجــل ، عــدا المهاجرين غير الشرعيين . »

واعتمادا على مصدر موثوق عن الشرق الاوسط فقد كان عــــدد السكان في فلسطين عام ١٩١٨ حوالي ٧٠٠ الف ، ١٠ بالمئة منهم مـــن اليهود ، واقل من ذلك من المسيحيين العرب ، وما يزيد على ٤/٥ كـان من المسلمين العرب ، وقد تبين ان نسبة عدد العرب الى عدد اليهــود كانت عشرة الى واحد عام ١٩١٨ ، لكنها اصبحت عام ١٩٣٨ اثنين الــى واحد فقط (١)

1 - The Middle East, 1963 Europa Publications p. 170.

ان هذه الزيادة الهائلة فى اعداد السكان اليهود فى فلسطين كانت بلا ريب نتيجة لاضطهاد اليهود فى اوروبا ، يقول ايــرل برغر فى كتابــه « المهد والسيف » :

« كانت الصهيونية مخفقة حتى جاء هتلر الى السلطة ، ففي غــير اوروبا الشرقية كان عدد قليل من اليهود يرغب فى الذهاب الى فلسطين والعيش فيها عمليا ، وبين ١٨٨٠ و ١٩٢٧ ارتفع عدد السكان فى فلسطين من حوالي ٢٥ الفا الى اقل قليلا من ١٥٠ الفا مشكلين بذلك واحدا علــى سبعة من مجموع سكان فلسطين ، ومثل هذا الانجاز على اهميته كــان يدل على ان الصهيونية كانت آخذة بالاخفاق السريع ... ولم يرتفــع عدد المهاجرين الى اكثر من ٦٠ الفا عام ١٩٣٥ فقط بل ان العضوية في مختلف المنظمات الصهيونية والمؤيدة لها تضاعفت مرّتين وثلاث مرات .

« وقد جعل اليهود فى كل مكان يشعرون بتعرضهم للخطر ، ذلك انه لم يكن هناك جماعة يهودية اوروبية اكثر امانا وامعن فى التكيف والاندماج فى المجتمع من الجماعة اليهودية بالمانيا ، لكن بعد ظهور هتلر لم يكن اليهود الالمان يذبحون وحسب بل ان اولئك الذين نجوا من الذبح وجدوا انه من الصعب اللجوء الى الاقطار « الديمقراطية الليبرالية » لا لشيء الا لانهم يهود ، ولهــذا صمم اليهود على البحث عن مكان خاص بهم ، كانت النازية فى نظرهــم ذروة قرون من الاضطهاد . ولم يعودوا يطمئنون الى ما هو غير يهودي .. ان هتلر جعل اليهودي فى كل مكان على وعي بيهوديته اي بالمنفذ الذي يصيبه منه الاضطهاد . وكان لا بد من سد ذلك المنفذ جملة » ..

ان الحجة الاخلاقية فيما يتصل بخلق دولة اسرائيل ترتكز اساســا على هذا الراي اعني ان بقاء اليهود فى شكل جماعة استدعــى بالضرورة انشاء دولة يهودية .

ومع ذلك فانه من العســير ان نتبين اي اسس اخلاقية او قانونيــة لاقتطاع هذه الدولة من جسم فلسطين التي كانت اساسا عربية ، لقد قال ارنولد توينبي فى كتابه « دراسة التاريخ » : « ان دولة يهــودا الضيقة ، التــي اشتق منها اسم اليهودية ، كانــت واحدة مــــن بــين عــدد من الجماعات العبرية والآرامية والفلسطينيــة والفينيقيــــة » وانه من الصحيح انه « فيما كانت الجماعات الشقيقة لجماعة يهــوذا تفقد هويتها وسلطاتها نتيجة لعلل تاريخية كان المجتمــع السرياني قد كابدها من الصدام مع جيرانه البابليين والهيلنيين فأن هذه التحديــات

ذاتها قد دفعت اليهود نحو اللجوء الى طراز جديد من الوجود (مع الاحتفاظ بالموروث اليهودي والنظم اليهودية، اعني الالتزام بالشريعة الموسوية والمهارة في العمل التجاري والمالي) استطاع ان يحول ضياع دولتهم وبلادهم بتأمين هوية جديدة لهم هي هوية التيه والشتات بين اكثرية اجنبية ، وتحت حكم اجنبي »

ولكن هذه القابلية للحياة ، اوالاضطهاد الذي تعرض له اليهود ، لا يعطيانهم الحق الاخلاقي او القانوني للمطالبة بفلسطين .

ان المؤيدين الاوروبيين من غير اليهود لاسرائيل انما يحاولون ارضاء ضمائرهم لقاء الاضطهاد الماضي الذي تعرض له اليهود ، ولكن يبدو من الغريب ان يكون العرب هم الذين يتوقع منهم ان يزيلوا عقدة الاثم التي يحس بها الغرب ، ومرة اخرى نقتبس ما يقوله ارنولد توينبي :

« بين كل سخريات التاريخ جميعا ، لا شيء يلقي ضوءا اشد ظلما وشؤما على الطبيعة البشرية من الحقيقة التي تقول ان القوميين اليهود من الطراز الجديد ، — غداة افظع اضطهاد واجهوه بين العديد من ضروب الاضطهاد التي تعرض لها جنسهم — قد بدأوا يثبتون (على حساب الفلسطينيين العرب الذين كان خطأهم الاوحد ضد اليهود هو ان فلسطين كانت وطن اجدادهم) بأن الدرس الذي تعلمه الصهاينة من العذاب الذي صبه النازيون على اليهود لم يحل بينهم وبين ارتكاب نفس الجريمة التي كانوا هم ضحاياها وانما دفعهم بدورهم لاضهاد شعب اضعف منهم . ان يهود اسرائيل لم يسيروا على آثار النازيين الى حد استئصال الفلسطينيين العرب بطرحهم في معسكرات الاعتقال وزنزانات الغاز ، ولكنهم سلبوا الغالبية منهم الاراضي التي كانوا هم وآباؤهم يعيشون فوقها ويزرعونها طوال اجيال ، كما سلبوا المقتنيات التي لم يكن بوسعهم نقلها معهم حين فروا ، وهكذا فقد حولوهم الى حالة من العوز والفقر حين جعلوهم « جالين بلا وطن » .

الدورة الثانية للجمعية العامة

شكلت الدورة الثانية للجمعية العامة لجنة موسعة لفلسطين وحولت لها تقرير اللجنة الخاصة بفلسطين ، والاقتراح الانكليزي السابق والاقتراحين العراقي والسعودي الداعيين للاعتراف باستقلال فلسطين .

ورفض العرب – كما فعلوا فى السابق – الخطتين اللتين قدمتهما الاكثرية والاقلية فى اللجنة الخاصة ، وكان الصهاينة مستعدين للموافقة على مشروع الاكثرية بالرغم من انهم وصفوه بأنه كمن يأخذ « نصف الرغيف » .

وانشئت ثلاث لجان فرعية اقترحت فيها عدة تعديلات بغيةالوصول الى حل مقبول ، وفى النهاية تبنت الجمعية العامة الخطة التي اقترحتها الاكثرية فى اللجنة الخاصة مع بعض التعديلات .

وجرى التصويت حول مشروع التقسيم مع وحدة اقتصادية فنال ٣٣ صوتا معه و ١٥ ضده وامتنع ١٠ عن التصويت ، وقد صوتت الهند ضد المشروع مع الدول العربية وافغانستان وكوبا واليونان وايران والباكستان وتركيا ، اما البلدان التي امتنعت عن التصويت فقد اشتملت على عدد من دول اميركا اللاتينية واثيوبيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا ، واما الاعضاء الدائمون فى مجلس الامن فقد صوتوا الى جانب مشروع التقسيم .

ان نص مشروع التقسيم متضمن فى القرار رقم ١٨١ (٢ – أ) وقد جرى تبنيه في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وقد دعا المشروع ايضا الى انشاء لجنة من خمسة اعضاء خاصة بفلسطين مؤلفة من بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك وباناما والفلبين ، وكان يتعين على هذه اللجنة ان تتولى ادارة فلسطين فى الفترة التي تسبق نيل الدولتين استقلالهما .

وطلب الى مجلس الامن ان يؤيد منح الجمعية العامة سلطات لاتخاذ ما تراه مناسبا ، عند الضرورة ، وفقا للمادتين ٣٩ و ٤١ من ميثاق الامم المتحدة لدعم اللجنة على تنفيذ البنود التي نص عليها القرار بشأن فلسطين ، وكذلك طلب الى مجلس الامن ان يعتبر اية محاولة لعرقلة تنفيذ قرار التقسيم بالقوة بمثابة تهديد للسلام .

اما التعديلات التي طرات على مشروع الاكثرية فى اللجنة الخاصة ، كما جاءت فى القرار الذي تبنته الجمعية العامة فقد كانت اساسا تدور حول الحدود والفترة الانتقالية والجهاز المرتبط بذلك ، وكانت مساحة الدولة اليهودية المقترحة ستنقص من ٦ آلاف ميل مربع الى خمسة آلاف تحتوي على ٥٥ بالمائة من مجموع مساحة فلسطين ، وكان المقرر انتنتقل مدينة يافا الى الدولة العربية المقترحة مع حوالي ٥٠٠ الف فدان في

النقب بجوار مدينة بئر السبع وعلى امتداد الساحل وعند الحدود المصرية ،وكان على الانتداب البريطاني ان يسحب قواته المسلحة فى موعد اقصاه اول آب (اغسطس) ١٩٤٨ ، وكان يتعين على الدولة العربية والدولة اليهودية والنظام الخاص بالقدس ان تتخذ وجودها بعد شهرين من الانسحاب البريطاني على ان لا يتأخر ذلك عن اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ .

وربما كان من المفيد ، هنا ، الاشارة الى ان واحدة من اللجان الفرعية التي شكلتها اللجنة الرئيسية المختصة بالقضية الفلسطينية قد اوصت بثلاثة مشاريع قرارات رفعتها الى اللجنة الرئيسية : مشروع القرار الاول يوصي الجمعية العامة ان تطلب رأي محكمة العدل الدولية بعدد من القضايا القانونية المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وبمدى ما تستطيع الامم المتحدة ان تتخذه من اجراءات فى هذا النطاق ، وكان مشروع القرار الثاني يدعو لانشاء دولة فلسطينية مستقلة وموحدة مع ضمانات تعطى للاقليات ، واقترح مشروع القرار الثالث ان توصي الجمعية العامة بان تسترد الدول المعنية اللاجئين اليهود والمبعدين الذين ينتمون فى الاصل اليها ، وان تتولى الدول الاعضاء في الامم المتحدة امتصاص اولئك الذين لا يمكن استردادهم وفق قواعد معينة .

وفى اللجنة ايدت الهند مطلب اللجوء الى محكمة العدل الدولية لمعرفة ما اذا كان بوسع الامم المتحدة ان توصي او ان تنفذ اي مشروع للتقسيم يتعارض مع رغبات سكان فلسطين او ان تتبنى مثل هذا المشروع دون قبولهم . وبما ان الهند ايدت الحل الفدرالي فقد تمسكت بالحياد ازاء القرار الثاني الذي نص على انشاء دولة موحدة ، وايدت القرار الثالث المتعلق بمسألة اليهود المبعدين من اوروبا .

وقد صوتت الجمعية العامة الى جانب مشروع التقسيم كما اقترحته اللجنة الفرعية الأولى ، وقد سبق ان قلنا أن الهند صوتت ضد هذا المشروع .

ومن المفيد ايضا ان نوضح ها هنا كيف ان التصويت على هذه القضية الخطيرة ، قد دبرته بعض الدول الكبرى :

وصفت سوزان سترانج المراسلة الدبلوماسية لصحيفة « لندن اوبزرفر » من واشنطن ، فيما بعد ، العملية التي رافقت عملية التصويت على هذه المسألة فى مقال صدر فى « الكتاب السنوي للشؤون العالمية » (لندن ، ١٩٤٩) فقالت :

« ان التفسير النهائي لنجاح مشروع التقسيم فى الجمعية العامة يكمن ، دونما تردد ، فى تسجيل الاصوات خلال الايام القليلة الاخيرة ، ففي اللجنة المختصة كان مشروع التقسيم يحتاج فقط الى اكثرية الـ ٥٧ عضوا ، وفى الجمعية العامة يحتاج المشروع الى ثلثي الاصوات . فـي الجولة الاولى كانت نتيجة التصويت ٢٥ مع المشروع و ١٣ ضده و ١٧ ممتنعا ، مع غياب اثنين (اي ٢٥ مقابل ٣٢) . وفي التصويت النهائي ، الذي قام به الاعضاء الـ ٥٧ انفسهم كانت النتيجة ٣٣ مـع المشروع ، و ١٣ ضده ، و ١٠ امتنعوا عن التصويت ، وتغيب عضو واحد .

« انني اعتقد ان العرب لم يستطيعوا اثبات موقفهم بصورة مقنعة وحاسمة ، الا ان ما هو اكثر تأكيدا من هذا هو ان واشنطن قد مارست بعض الضغط للتوصل الى هذه النتيجة ، ومن المؤكد ان ذلك لم يحدث فى نيويورك ولكن بواسطة السفارات فى الخارج . ان بعض الوفود ـ مثل الوفد النيوزلندي ـ غيرت موقفها من الامتناع عن التصويت الى الموافقة بدل ان تترك الجمعية العامة فى طريق مسدود ، اما الوفد الفلبيني ، من ناحية اخرى ، الذي امتنع عن التصويت فى البدء ، قائلا بصراحة انـه لا يستطيع تأييد اي اقتراح لا يؤكد التوحيد السياسي لفلسطين ، فقد عانى فيما بعد من تغيير فى الوفد وفى التعليمات التي تلقاها من بلاده ، وصوت « بنعم » ، ان هذين التأثيرين معا هما المسؤولان عما حـدث مـن تغيير .

« واخيرا فان دور الرئيس ارانها (لقد صوتت البرازيل مع التقسيم ولكنها كانت تفضل مشروعا فدراليا لو كان ذلك ممكنا) ـ ان هذا الدور قد حسم في المسألة ، فقد كانت هناك فرصتان امام الدورة العامة النهائية لاعادة المسألة برمتها الى اللجنة الرئيسية المختصة لتعالجها فى نطاقها : اقتراح ايراني يستخدم مبادىء م. شامون الستة للعودة الى المشروع الفدرالي ، واقتراح كولومبي يطلب اجراء محاولة اخرى للتسوية ، ولكن قرار الرئيس بانه ينبغي التصويت اولا على مشروع التقسيم لم يترك اية فرصة لافكار اخرى .. وبدأ ضبط جدول الحضور والغياب » .

بعد تبني المشروع

بعد اقرار مشروع التقسيم ادانته الهيئة العربية العليا بانه باطـل

ملغى ، واعلنت انها لن تتعاون فى سبيل تحقيقه ولكنها ستطلب الى الحكومة البريطانية تسليم فلسطين « لاهلها العرب » ، وهكذا فقد بدات هجمات متقطعة على اليهود فى ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وتطورت بالتدريج الى حالة حرب عامة ، وبدا ان الهدف هو ارغام الصهاينة بقوة السلاح على قبول حل سياسي نهائي وفق الشروط العربية ، وفى النصف الاول من شباط (فبراير) ١٩٤٨ عبر حوالي ٢٠٠٠ متطوع الحدود من سوريا تحت رعاية جامعة الدول العربية . اذن فقد تحول النضال السياسي فى سبيل الاستقلال لدى العرب الى عمل عسكري ، ومن جهة اخرى حصل الصهيونيون على تأكيد لحقهم فى الاستقلال من الجمعية العامة ، وفيما كان الصهيونيون المتطرفون والمنظمات اليهودية الارهابية يرفضون قبول ما هو اقل من دولة يهودية تشمل فلسطين وشرق الاردن بدا ان العناصر الاكثر اعتدالا كانت مكتفية بحل التقسيم المتضمن في قرار الجمعية العامة .

وحتى نهاية اذار (مارس) ١٩٤٨ ، بدا ان العرب بمساعدة ما يقدر بـ ٦ الى ٧ آلاف متطوع من البلدان المجاورة ، آخذون فى انجازاهدافهم العسكرية ، ولكن فى اوائل نيسان (ابريل) غيرت منظمة الهاجاناه الاسرائيلية مجرى المعركة وحققت سلسلة من الانتصارات جعلت عددا من اهم المدن ، بما فى ذلك حيفا وطبريا وصفد ويافا وعكا وجزءا من المدينة الجديدة فى القدس ، تصبح تحت السيطرة اليهودية .

وتجدر الاشارة هنا الى مذبحة التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٤٨ التي قامت بها العناصر الارهابية الاسرائيلية المتطرفة والتي راح ضحيتها مئات من النساء والاطفال العرب فى دير ياسين المجاورة للقدس . وجاءت هذه المذبحة ، الى جانب الهزائم العسكرية وافتقاد القيادة السياسية لدى العرب ، لتسبب الوهن العام فى صفوفهم .

وفي اواسط ايار (مايو) ١٩٤٨ ، ترك ما يقرب من ٢٠٠ الف عربي اراضيهم باحثين عن ملجأ لهم فى البلدان المجاورة ، وحين حل الانتداب سلطاته الحكومية لم يكن هناك مؤسسات عربية لملء الفراغ .

وبدأ اليهود ، من جهتهم ، فى ترسيخ سلطاتهم فى المناطق التي عينتها لهم الجمعية العامة ، فشددوا قبضتهم على السهول الساحلية والجليل الشرقي الا ان قدرتهم للسيطرة على النقب كانت ما تزال موضع شك آنذاك .

وقام مجلس وطني مؤقت من ٣٨ عضوا ، جرى فيه تمثيل القوى المختلفة للفئات والاحزاب اليهودية العديدة باستثناء الارهابيين ، بانتخاب وزارة مؤقتة من ١٣ عضوا ، كان بن غوريون رئيسها ووزير الدفاع فيها ، وفى ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨ قامت هذه الحكومة المؤقتة باصدار اعلان الاستقلال ، واعلنت مولد دولة اسرائيل .

النزاع في فلسطين

فى ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ قامت قوى مسلحة نظامية من سوريا ولبنان وشرق الاردن والعراق ومصر ، مع قوة صغيرة من السعودية بالذهاب الى فلسطين لمقاتلة اسرائيل .

واعلنت الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى ذلك الوقت انه بانتهاء الانتداب فانه لا توجد سلطة دستورية لفرض القانون والنظام وتهيئة الحماية الضرورية لحياة الافراد وللمتلكات . وكان الصدام قد بدأ بالعدوان الصهيوني وبالتحريض الاستعماري . وقد هدفت الدول العربية الى احلال السلام والقانون والنظام ومن ثم الى تسليم الحكم لعرب فلسطين ، ولكنها اخفقت في تحقيق اهدافها قبيل الهدنة الاولى التي بدأت فى ١١ حزيران (يونيه) لمدة اربعة اسابيع . وكان العرب مبدئيا يتمتعون بالتفوق العسكري الا ان الاسرائيليين مع مرور الوقت استطاعوا الحصول على السلاح من اوروبا ومن اماكن اخرى ، وتم ضم عدد من اليهود الذين شاركوا فى الحرب العالمية الثانية الى الجيش الاسرائيلي ، وانتهت الهدنة الاولى فى التاسع من تموز (يوليو) ١٩٤٨ ، وبالرغم من نداءات الوسيط الدولي الذي عينته الجمعية العامة فقد تجددت الاشتباكات ، ووافقت اسرائيل التي كانت قد حققت مطامحها الاساسية على تمديد الهدنة ، الا ان العرب رفضوا .

وما لبثت الهدنة الثانية ان تقررت لتبدأ فى ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨ استجابة لقرار من مجلس الامن جرى اصداره على ضوء المادتين ٣٩ و ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة ، وخلال الايام العشرة هذه ازداد الموقف العربي العسكري سوءا ، ومع ذلك فان القتال فى فلسطين لم يتوقف بالرغم من حلول موعد الهدنة الثانية . وقد تجددت معارك متقطعة واشتباكات خطيرة فى تشرين اول (اكتوبر) ١٩٤٨ ، واضطر الاسرائيليون جيش

الانقاذ العربي للانسحاب من الجليل الاعلى الى لبنان ، وفي ١٥ تشرين اول (اكتوبر) بدأوا العدوان ضد الجبهة المصرية الممتدة من اسدود الى بيت جيرين ، وفي ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر)استولى الاسرائيليون على بئر السبع وبيت حانوم قاطعين بذلك خطوط الاتصال المصرية ، وفى ٢٢ تشرين اول (اكتوبر) وافق الطرفان على وقف اطلاق النار كما اقترحه مجلس الامن ، وقد استمرت هذه الهدنة القلقة حتى التاسع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) حين حاولت قوة مصرية تخفيف الضغط عن حامية مصرية محاصرة بالتقدم من قطاع غزة الى نارين ، وفى ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) جدد الاسرائيليون هجماتهم واحتلوا العوجة وابوعجيلة وتقدموا نحو رفح والعريش حيث توقفوا .

وبالرغم من تجاوز قرارات مجلس الامن ، خلال العمليات فى الشمال والجنوب ، فان المجلس اعلن فى ١٥ تموز (يوليو) ان على الاطراف المتقاتلة ان تلاحظ بان اتفاق الهدنة ما زال ساري المفعول فى ذلك الوقت ، وقد بدات المحادثات في الجزيرة اليونانية « رودس » فى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ وادت الى وضع اتفاقات عامة للهدنة بين اسرائيل من جانب وبين مصر ولبنان والاردن وسوريا من جانب آخر .

ويضاف الى ذلك ان اسرائيل استولت على النقب الجنوبي ، بما فى ذلك ميناء ايلات الحالي بعد ان تم توقيع اتفاق الهدنة مع مصر .

اتفاقيات الهدنة والموقف بالنسبة لايلات

قد تقدم القول بأن المفاوضات للتوصل الى اتفاقات هدنة عامة بدات فى رودس فى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ وما بعد ، وكانت اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية اولى الاتفاقيات التي وقعت وشكلت نموذجا للاتفاقيات الاخرى . وابان المفاوضات بين مضر واسرائيل ظهر ان وجهات نظر الطرفين مختلفة بصورة كبيرة ، ففيما كان الوفد الاسرائيلي يطالب بانسحاب كلي للقوات المصرية وراء حدود الانتداب اصر المصريون على التمسك بنصوص قرار مجلس الامن الصادر فى الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ، حين طلب من الطرفين ان ينسحبا من المواقع التي

احتلاها بعد ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ .

وقد طالب المصريون بان تنسحب القوات الاسرائيلية شمال خط المجدل ـ الفالوجه فيما عدا المستعمرات الاسرائيلية التي تقع الى جنوبه، وكان قبول ذلك يعني تخلي اسرائيل عن النقب والانسحاب من بئر السبع والعوجا .

وبواسطة الجهود التي بذلها الوسيط الدكتور بانش تم التوصل اولا الى وضع اتفاق بين الطرفين تعهدا فيه بالعمل على عدم تجديد الاشتباك ، وفيما بعد تم التوصل الى وضع اتفاقية للهدنة بينهما فى ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ .

وكانت ثمة نقطة اسرائيلية للمساومة ، هي ان فرقة مصرية بقيادة الكولونيل ناصر (الرئيس ناصر اليوم) كانت محاصرة فى الفالوجا ، وقد رفضت اسرائيل اجلاء هذه الفرقة او فك حصارها قبل التوصل الى حل ترتضيه هي ، وهكذا ، وبعد ان حصلت مصر على موافقة على تجريد منطقة العوجا من السلاح ، وانشاء لجنة هدنة مشتركة تتخذ من منطقة العوجا المجردة من السلاح مركزا لقيادتها ، اعترفت ضمنا بابقاء بئر السبع مع اسرائيل ، ووقعت على الاتفاق .

وظهر ايضا ان مصر سحبت مطالبتها بالنقب الجنوبي ، وهذه المنطقة ـ كما ذكر آنفا ـ كانت قد منحت للدولة اليهودية وفق مشروع التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، الا ان اسرائيل لم تكن قادرة على مد رقعتها الى ابعد من العوجا باتجاه راس خليج العقبة ، وفى هذه الاثناء كان الاردن يعلن ان سيطرته العسكرية على هذه المنطقة هي سيطرة كاملة ، ويطالب بان يضم له النقب الجنوبي امتدادا الى الحدود المصرية .

وعلى ضوء هذا سعت اسرائيل لفرض سيطرتها على هذه المنطقة باقصى سرعة ممكنة قبل التوصل الى اتفاق هدنة مع الاردن ، ومن التقارير المتوفرة يستدل بان القوات الاسرائيلية ، قامت خلسة بالتوجه نحو ام الرشراش (التي سميت فيما بعد ايلات) واحتلتها فى العاشر من آذار (مارس) ١٩٤٩ .

وتجدر الملاحظة هنا الى ان الاستيلاء على هذه المنطقة قد جرى بعد بدء المحادثات مع شرق الاردن (ولبنان) لابرام اتفاقات هدنة .

وقد استخدمت اسرائيل للمساومة احتلالها لاراض فى دول عربية

اخرى ، وفى النهاية توصلت الى اتفاقيات هدنة مع الدول العربيةالثلاث الاخرى لبنان والاردن وسوريا .

وتنطبق خطوط الهدنة عموما على حدود الانتداب الا فى نقاط معينة (فى سورياوالاردن) ، وقد اتخذت تدابير لاعتبار بعض المناطق مجـردة من السلاح على الحدود السورية ، وكذلـــك تدابـير خاصة لبعــض قــرى الحـــدود وكان الهدف من المناطق المجردة ــ كما قال الدكتور رالف بانش ــ هو تأمين الحماية للحقوق الاقليمية بانتظار التسويـــة النهائية ، ولابعاد القوى العسكرية عن بعضها ولجعــل الحياة المدنيـــة العاديــة ممكنــة .

قبول اسرائيل في الامم المتحدة

قبلت اسرائيل فى الامم المتحدة فى الحادي عشر من ايار (مايـــو) ١٩٤٩ ، وكان طلب اسرائيل الاول الذي قدم في ٢٩ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٤٨ قد لاقى عدم القبول فى مجلس الامن بسبب العدد الكبير للاعضاء المتغيبين ، وفى ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ قدمت اسرائيل طلبـــا آخر وتبنى مجلس الامن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة يوصي بقبـول اسرائيل بتسعة اصوات مقابل صوت معارض واحد (مصر) وامتنــــاع صوت واحد (المملكة المتحدة) .

وذهبت المسألة الى الجمعية العامة لاخذ موافقتها ، وفى الجمعية قام عدد من المندوبين بطرح عدد من الاسئلة على مندوب اسرائيل يتعلـــــق بموقف حكومته من قرار الجمعية العامة فيما يختص بالوضع الدولـي للقدس (قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧) ، واسئلة اخـــرى تتعلق باوضاع اللاجئين ومسائل اخرى ، وقد اعطى ممثل اسرائيـــل ، بصورة ما ، اجوبة مائعة وغير محددة لهذه الاسئلة .

وقد ظهر هذا فى تصريحي ممثلي السلفادور وبلجيكا اللذين قالا انــه نظرا الى ان اجوبة المندوب الاسرائيلي لم تكن كافية لاقناعهما بما يختص باستعداد بلده لتنفيــــذ قرارات الجمعية العامة فانهمـــا سيمتنعان عــن التصويــت .

ورغم ذلك ، وفى الحادي عشرمن ايار (مايو) ١٩٤٩ وافقت الجمعية العامة على قبول اسرائيل بــ ٣٧ صوتا مقابل ١٢ وامتناع ٩ عن التصويت،

والى جانب الدول العربية الست التي وقفت ضد قبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة وقفت الموقف ذاته كل من افغانستان وبورما واثيوبيا والهند وايران وباكستان .

انه من المفيد ، ايضا ، تسجيل المقطع التمهيدي التالي من القرار :

« مع تذكر قراراتها في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وفي ١١ كانون الاول (ديسمبر)١٩٤٨ ، ومع تسجيل التصريحات والتفسيرات التي ادلى بها مندوب حكومة اسرائيل امام اللجنة السياسية المختصة بفلسطين فيما يتعلق بالقرار المذكور » .

ان قرار ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، المذكور في المقطع اعلاه، يتضمن تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وبالتعويض .

ان مساحة الدولة الاسرائيلية بالمقارنة مع المساحة التي اعطيت لها في قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (٢) ، يمكن استعراضها هنا ايضا : فوفقا لمشروع التقسيم الذي اقرته الجمعية العامة كان يتعين على الدولة اليهودية ان تنال ما يقارب الـ ٥٥٠٠ ميلا مربعا من فلسطين التي كانت مساحتها ١٠٤٢٣ ميلا مربعا ، اما الرقعة الحالية التي لاسرائيل ، وفقا لآخر ما يتوفر من الإحصاءات ، فهي ٧٩٩٣ ميلا مربعا ، وهذا يشكل زيادة ٤٥ بالماية عما يتضمنه قرار الامم المتحدة .

الهند واسرائيل

اعترفت الهند باسرائيل في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ، ولم تنشأ علاقات دبلوماسية بينهما ، الا انه سمح لاسرائيل ان تفتتح قنصلية في بومباي ، وقد وضحت الهند في هذه الاثناء ان الاعتراف الهندي باسرائيل لا يعني على الاطلاق الموافقة على وضع اسرائيل فيما يتعلق بحدودها .

وفي هذا النطاق ، من المفيد ان نسجل ها هنا التقرير التالي من صحيفة « ذي هندو » الذي يوضح الموقف الهندي :

« نريد ان نؤكد ان قرار الهند ، لا يؤثر على مشاعر الصداقة التي تكنها للدول العربية ، والهند ستظل دائما متمسكة بصداقتها مع مصر والدول العربية الاخرى .

« ونحب ان نشير هنا ، الى ان الهند ومصر قد اختلفتا فيما يتعلق بالمسألة الكورية والاعتراف بالصين الشيوعية ولكن هذه الحقيقة لم

تؤثر بأي شكل من الاشكال على علاقات الصداقة بينهما ، ان الهند سوف تواصل العمل في سبيل التوصل الى عدالة كاملة ومعاملة انسانية للاجئين العرب وسوف تبذل كل ما فى وسعها لتأمين العدالة لهؤلاء اللاجئين .

« ان الاعتراف باسرائيل ـ كما صرح بذلك رسميا ـ لا يعني على الاطلاق انه لا يوجد خلاف بين الهند واسرائيل فيما يتعلق بمسائل مثل وضع القدس وحدود اسرائيل ، وهذه المسائل سوف تنظر اليها الهند على اسس موضوعية مع تقديم اهتمام كبير بالمطالب العربية » .

وقالت رسالة من الاسكندرية صدرت فى وقت سابق :

« لقد اوضحت الهند لمصر انها ستواصل دعم القضايا العربية في الامم المتحدة حتى ولو قررت الهند الاعتراف باسرائيل .

وقد صرح بذلك هنا الليلة وزير الخارجية المصرية بالوكالة ابراهيم فرج ، وكان يجيب بذلك على سؤال مصري حول اعتراف الهندباسرائيل»

(ذي هندو ـ ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٠)

٥
النزاع المستمر

اضحت حالة التوتر والنزاع بين البلدان العربية واسرائيل الصفة المميزة للوضع السياسي في غرب آسيا بعد عام ١٩٤٨ وذلك نتيجة للطريقة التي اوجدت بها اسرائيل من جهة ، ونتيجة لتصرفات الدولة الاسرائيلية الجديدة من جهة اخرى . واسوأ من ذلك ان استعمال القوة والمصادمات العسكرية المباشرة اصبحا وسيلة مقبولة لتحسين القدرة على المساومة ، وقد ظلت كفة الاسرائيليين راجحة في استعراض القوة ذاك فيما كان العرب يتململون تحت وطأة الشعور بالهزيمة . وهكذا فان معظم المسائل التي بحثتها الامم المتحدة مرة بعد مرة تتعلق بالموقف على خطوط الهدنة .

١٩٥١

في ١٨ ايار (مايو) ١٩٥١ تبنى مجلس الامن قرارا (س ـ ٢١٥٧) بعشرة اصوات مقابل لا شيء ، مع امتناع الاتحاد السوفياتي عن التصويت . وكان القرار يتعلق بالشكاوى الكثيرة التي تقدمت بها كل من سوريا واسرائيل ، وبالتقارير التي رفعها كبير مراقبي الهدنة التابعين للامم المتحدة . والجدير بالملاحظة ان كبير مراقبي الهدنة ورئيس لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المشتركة قد طلبا عدة مرات من الوفد الاسرائيلي ان توقف اسرائيل كل العمليات في المنطقة المجردة ريثما يتم التوصل الى الاتفاق تحت اشراف لجنة الهدنة المشتركة . وقد نص قرار مجلس الامن ايضا على ان العمليات الجوية التي قامت بها اسرائيل في الخامس من نيسان (ابريل) ١٩٥١ ، مثلها مثل « اي عملية عدوانية عسكرية من قبل اي طرف من الاطراف في المنطقة المجردة او حولها تعتبر انتهاكا لوقف اطلاق النار المنصوص عليه في قرار مجلس الامن في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٤٨ ، وهي تتعارض ايضا مع اتفاقيات الهدنة ونصوص الميثاق » .

في ١١ تموز (يوليه) ١٩٥١ طلبت اسرائيل من مجلس الامن الانعقاد لبحث مسألة « القيود التي تفرضها مصر على مرور السفن في قناة السويس » ، وادعت اسرائيل ان هذه القيود تتعارض مع اتفاقيات الهدنة ومع مبادىء حرية الملاحة ايضا خصوصا ما نصت عليه اتفاقية قناة السويس لعام ١٨٨٨ .

ورد المندوب المصري بان بلاده انما تمارس حقا من حقوق الحرب ، وما زالت حالة الحرب قائمة بين بلاده واسرائيل ، كما اشار الى عدد من الاعتبارات القانونية المتعلقة بالحقوق التي تجيزها حالة الحرب وما شابه ذلك ، وقد اعرب المندوب الهندي عن امله بان لا يقوم مجلس الامن رسميا ببحث المسألة المعقدة التي تتداخل فيها الحقوق والواجبات القومية مع الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي . واكد ان مجلس الامن ليس الهيئة الملائمة للحكم في مسائل تنطوي على قضايا قانونية معقدة ، وفي النهاية اتخذ مجلس الامن قرارا في الأول من ايلول (سبتمبر) ١٩٥١ (س ـ ٢٣٢٢) بموافقة ثمانية اصوات وامتناع ثلاثة (الصين والهند والاتحاد السوفياتي) وعدم معارضة اي صوت .

وقال القرار انه لا يمكن لمصر ان تستمر في التدخل في مرور البضائع المرسلة الى اسرائيل عبر قناة السويس ، وانه يتعين على مصر ان تنهي القيود على الملاحة التجارية الدولية والبضائع عبر قناة السويس ايا كان اتجاهها .

وقد رفضت مصر الاذعان للقرار مبينة انه توصية لا غير .

١٩٥٣

في ١٩٥٣ بحث مجلس الامن الحادث المعروف بحادث قبية ، وقد ادعى الاردن انه فى ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ ، شنت كتيبة اسرائيلية هجوما على قرية قبية الاردنية ، وانه قد دمر فى هذا الهجوم عدد من البيوت وقتل اكثر من ٤٢ مدنيا عربيا .

وفي ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ اتخذ مجلس الامن قرارا (س — ٣١٣٩ التعديل ٢) بتسعة اصوات مقابل لا شيء مع امتناع اثنين عن التصويت (لبنان والاتحاد السوفياتي) . وقد جاء في الفقرة من القرار ان عملية عبية « وكل العمليات المشابهة » تشكل انتهاكا لاتفاقيات وقف اطلاق النار وتتعارض مع التزامات الاطراف المعنية ازاء اتفاقيات الهدنة العامة والميثاق . وتضمن القرار « اشد الشجب لهذا العمل ... » ودعا اسرائيل لاتخاذ الاجراءات الفعالة لمنع تكرر « مثل هذا العمل في المستقبل » . واشارت الفقرة (ب) من القرار الى ان ثمة ادلة فورية على عبور الحدود من قبل اشخاص غير مصرح لهم بعبورها وان ذلك كثيرا مايؤدي الى العنف، وطلبت من الحكومة الاردنية « مواصلة الاجراءات المتخذة لمنع مثل هذا العبور وتقويتها » .

وفى سنة ١٩٥٣ ، بحث المجلس ، تحت اصرار سوريا ، ما كانت تقوم به اسرائيل في المناطق المجردة على الضفة الغربية من نهر الاردن ، وقد اعطى المندوب الاسرائيلي باسم حكومته تعهدا بوقف العمل ريثما يقوم مجلس الامن ، باستقصاء الوضع ، وقد اتخذ المجلس بالاجماع قرارا اقترحه مندوب فرنسا ينص على ان المجلس يسجل بارتياح التصريح الذي ادلى به مندوب اسرائيل (س — ٣١٢٨ ، ٢٧ تشرين الاول — اكتوبر) ١٩٥٣) .

وبدأ مجلس الامن تقصيه للمسألة الا ان العام انقضى ولم يصل الى اية نتيجة . وفي مجرى المناقشة قال مندوب المملكة المتحدة ان تقرير كبير مراقبي الهدنة ، والتصريحات المختلفة التي ادلي بها في المجلس ، تكشف بوضوح عن الحقائق التالية :

« ١ ـ ان شركة كهرباء فلسطين قد بدأت حفر قناة في المنطقة المجردة لسحب الماء الى محطة للكهرباء في الارض الاسرائيلية .

٢ ـ ان الجنرال بنيكه ، الذي علم بهذا العمل بعد بدئه ، قد طلب من حكومة اسرائيل التأكد من ان السلطة التي بدأت العمل قد أمرت بالتوقف عن العمل في المنطقة طالما انه لم يتوصل بعد الى اتفاقية .

٣ ـ انه ، بعد تبادل الاتصالات مع الجنرال بنيكه ، لم تنفذ اسرئيل هـذا الطلـب »

(الكتاب السنوي للامم المتحدة ـ ١٩٥٣ ، ص ٢٢٩)

وقد ايد مندوب المملكة المتحدة موقف الجنرال بنيكه واعرب عـن اسفه لان اسرائيل تجاهلت طلب الجنرال ، وعلى اي حال كانت الدول الغربية غير راغبة في ادانة اسرائيل صراحة بسبب هذا التصرف ، وانما اقترحت بدلا من ذلك قرارا صيغ بصورة مبهمة (س ـ ٣١٥١ ، ٢) . غير ان الاتحاد السوفياتي مارس حق النقض (الفيتو) لهـذا القـرار بسبب عدم كفايته .

١٩٥٥

في ١٩٥٤ ارسلت اسرائيل على سبيل التجربة باخرة اسمها « بيت غاليم » عبر السويس ، وقامت الجمهورية العربية المتحدة بمصـادرة السفينة وحمولتها ، وقد بحث مجلس الامن هذه المسألة في خمسـة اجتماعات في سنة ١٩٥٤ واجتماعين آخرين في كانون الثاني (ينايـر) ١٩٥٥ ، ولكنه لم يتخذ اي قرار .

وفي ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٥ اتخذ مجلس الامن بالاجماع قـرارا قدمته فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، بادانة اسرائيل بسبب هجوم اسرائيلي على القوى المسلحة المصرية في قطاع غزة في ٢٨ شبـاط (فبراير) ١٩٥٥ ـ (س ـ ٣٣٧٨) والذي حدث ـ باختصار ـ هو انه

في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) عبرت القوات المسلحة الاسرائيلية خط الهدنة شرقي غزة وهاجمت معسكرا مصريا ، واسفر الهجوم عن مقتل ٣٩ شخصا واصابة ٣٢ آخرين وقد صيغ قرار مجلس الامن بعبارات شديدة ، وسجل انه على ضوء تحقيقات لجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة فان الهجوم الاسرائيلي كان مخططا من قبل وانه استخدمت فيه القوات العسكرية الاسرائيلية النظامية ، وفيما يلي مقطعان من القرار :

« يدين (مجلس الامن) هذا الهجوم باعتباره انتهاكا لاتفاقية وقف اطلاق النار بقرار مجلس الامن فى ١٥ تموز (يوليه) ١٩٤٨ ، ومخالفا لالتزامات الاطراف المعنية بموجب اتفاقية الهدنة العامة بين اسرائيل ومصر ، وبموجب الميثاق » .

« والمجلس يدعو اسرائيل مرة اخرى لاتخاذ كل الاجراءات الضرورية لمنع تكرر مثل هذه الاعمال » .

أزمة ١٩٥٦

بدأ عام ١٩٥٦ بقرار من مجلس الامن (١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦) يتعلق بخط الهدنة بين سوريا واسرائيل . فقد تقدمت سوريا بشكوى مفادها ان القوات المسلحة الاسرائيلية قامت بالهجوم على القوات المسلحة السورية في الارض السورية شرقي بحيرة طبريا ليلة ١١ / ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ . وخلال المناقشة في المجلس ادان جميع الاعضاء « الهجوم الذي شنته اسرائيل على سوريا في الحادي عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، وانتقدوا سياسة الانتقام التي تمارسها اسرائيل وحذروها من ان اي عدوان آخر سيحمل مجلس الامن على دراسة ما ينبغي اتخاذه من اجراءات اخرى بموجب الميثاق لتأمين السلام او اعادته » (كتاب الامم المتحدة السنوي ، ١٩٥٦ ، ص ٤) .

وقد لاحظ بعض الاعضاء (استراليا والصين وكوبا وفرنسا وبريطانيا) ان الهجوم الاسرائيلي لم يكن له ما يبرره حتى وان كان هناك تدخل سوري غير مشروع في الاعمال الاسرائيلية بمنطقة بحيرة طبريا ، وقالت ايران والاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا انه لا علاقة بين الامرين طالما ان كبير مراقبي الهدنة لم يشر الى حوادث من هذا القبيل قبل الهجوم الاسرائيلي .

وقد صيغ قرار مجلس الامن (س ــ ٣٥٣٨) بلهجة شديدة وادان الهجوم الاسرائيلي . واضاف القرار ان تدخل السلطات السورية في الاعمال الاسرائيلية ببحيرة طبريا « لا يبرر باي شكل من الاشكال التصرفات الاسرائيلية »

وقد اتخذ مجلس الامن ايضا قرارين في الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٥٦ (س ــ ٣٥٦٢ والملحق ١) وفي الرابع من حزيران (يونيه) ١٩٥٦ (س ــ ٣٦٠٥) .

وقد وضع هذان القراران على اساس تقارير كبير مراقبي الهدنة فيما يتعلق بمدى مراعاة اتفاقيات الهدنة العامة . وقد جاء في تقرير كبير المراقبين ان اسرائيل لم توافق على السماح للمراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة بالتحقيق في حوادث معينة على الحدود بين الاردن واسرائيل . وفي تقرير آخر قال كبير المراقبين ان تدخل اسرائيل في المنطقة المجردة عند خط الهدنة السوري قد فاق كل ما تتطلبه حماية السكان المدنيين ، وان اسرائيل اهملت طلبه بازالة المنشآت التي اقامتها .

العدوان الثلاثي

ان الهجوم البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ قد جاء اساسا نتيجة لتأميم مصر لقناة السويس ، ولكن الهجوم يؤكد شيئا اعمق ، وهو محاولة تكريس الوجود الغربي في غرب آسيا .

وحين اعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٥٦ تأميم قناة السويس ابدت الهند عطفها على ما كانت ترمي اليه مصر ، وقدرت حق التقدير المغزى الواسع للاجراء المصري ، وقد صرح الرئيس نهرو بان تأميم قناة السويس مظهر من مظاهر انهيار سيطرة القوى الاوروبية على غرب آسيا ، بعد ان دامت اكثر من مئة سنة . وقال : « لقد بدأت آسيا مسيرتها ، وهي تتقدم نحو اخذ مكانها الصحيح في الشؤون الدولية » .

وقال المستر نهرو ان العلاقات القديمة بين بلدان آسيا الغربية واوروبا قد اخذت تتغير ، وينبغي ان تتغير ، ولكن السؤال هو ما اذا كان ينبغي ان تتغير بالحرب او بالوسائل السلمية . وقد اوضح المستر نهرو مرارا ان الاعتبار الاول يجب ان يكون موجها لخلق « جو اهدأ ونظرة عقلانية » . وهكذا فانه حين قررت بعثة منزيس زيارة القاهرة فان الهند ، رغم عدم موافقتها على هذه الخطة ، الحت على مصر بان تستقبل البعثة ،

وقال المستر مينون انه لما يسعد الهند ان تبدأ المفاوضات مع مصر حول اي مشروع ، واضاف قائلا ان « اية محاولة للتوفيق تستحق تأييد الهند».

ورغم ان بعثة منزيس اخفقت في مهمتها فقد عملت الهنـــد دون كلل في سبيل الوصول الى مفاوضات سلمية ، وبما ان الهند لم تكن عضوا في مجلس الامن فانه لم يكن في وسعها سوى بذل جهودها الدبلوماسية خارج الاجتماعات ومناقشة مشاريع التسوية المختلفة مع بريطانيا وفرنسا ومصر وغيرها من الدول المهمة الاخرى ومع الامين العام للامم المتحدة .

واخيرا فقد كان المشروع الهندي هو الاساس للمبادىء الستة التـي تضمنها قرار مجلس الامن : مرور حر ومفتوح ، احترام السيـــادة المصرية ، عزل القناة عن سياسة اي بلد ، تحديد الرسوم بالاتفاق بـين مصر والمنتفعين ، تخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتحسين القنـــاة وتطويرها ، وتسوية المسائل المعلقة بين مصر وشركة قناة السويـــس بالتحكيم . وبما ان الهند جهدت منذ البداية من اجل ابقاء المشكلة على طاولة المفاوضات فقد اسعدها ان يتبنى مجلس الامن هذا القرار بالاجماع .

ومع ذلك فقد وجدت الهند انها كانت مخدوعة بتفاؤلها حين شنت اسرائيل عدوانها المفاجىء على مصر في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦ الذي تبعه الغزو الانجلو فرنسي بعد يومين .

وقد كانت ردة فعل الهند حكومة وشعبا على هذا العدوان الثلاثـي سريعة وقوية ، وادان نهرو العملية الاسرائيلية بانها حالة « عـــدوان صريح فاضح » ، اما عن العمل الانجلو فرنسي فقـــال « اننا نعود في منتصف القرن العشرين الى اساليب اللصوصية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر » واضاف المستر نهرو قائلا : ولكن ثمة اختـلاف الان ، فهناك شعوب مستقلة تحترم ذاتها في آسيا وافريقيا لن تتسامح في هذا النوع من الغزو من قبل القوى الاستعمارية . وادان المستر نهرو الاتجاه الى احياء الاستعمار كما يدل عليه استعمال الدول الكبرى للقوة ضـــد الشعوب الضعيفة . واتخذت الهند موقفا صريحا في ادانة « هذا العدوان والمخادعة الوقحـــين » اللذين اقدمت عليهما اسرائيل وبريطانيـــا وفرنسا منفردة ومشتركة . واعلنت الهند بوضوح ان « عواطفها هي مـــع مصـــر » .

وحين انهار الامل في ان يتدخل مجلس الامن في الامر بسبب الفيتـو البريطاني والفرنسي اتجهت الهند الى مؤازرة الجهود التي بذلت لعقـد

دورة طارئة للجمعية العامة بقصد التوصل الى موقف موحد من اجل قرار يحل السلام (٣٧٧ - (٥)) .

وفي الجمعية العامة التي اجتمعت في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ لبحث الموقف المتأتي عن العدوان الاسرائيلي الفرنسي البريطاني ايدت الهند المشروع الذي اقترحته الولايات المتحدة والذي يدعو الى وقف اطلاق النار فورا من جانب كل الاطراف وايقاف التحركات العسكرية وسحب كل القوات الى ما وراء خطوط الهدنة . وقد اتخذ القرار في الجمعية في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ واصرت الهند على ان وقف العدوان ينبغي الا يكون مشروطا ، فقالت « اننا نعتقد انه لا يجوز للاطراف التي ارتكبت العدوان ان تضع شروط انسحابها .

واقرت الجمعية العامة ايضا في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ قرارا لتسع عشرة دولة افريقية آسيوية قدمها بالنيابة عنها مندوب الهند سجل ان الموافقة على وقف اطلاق النار وسحب القوات لم تأت من جميع الاطراف بعد ، وحث على التزام جميع الاطراف بالقرار السابق .

وفي اليوم ذاته اقرت الجمعية العامة (بتأييد كامل من الهند) قرارا يطلب من الامين العام للامم المتحدة ان يضع مشروعا لانشاء قوة طوارىء دولية في المنطقة لضمان وقف الاعمال العدائية والاشراف على ذلك . وكانت الهند عضوا في اللجنة الاستشارية المؤلفة من ٧ دول والتي شكلتها الامم المتحدة لتقديم المشورة الى الامين العام من اجل انشاء وادارة قوة الطوارىء المقترحة .

وفي ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ - ايضا - تقدمت الهند مع ١٨ دولة افريقية آسيوية بمشروع قرار بانسحاب القوات الاسرائيلية البريطانية الفرنسية من مصر ، وقد اتمت القوات الفرنسية والبريطانية انسحابها في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ، وشاركت الهند مرة اخرى في تبني قرارين آخرين في ١٩ كانون الثاني (يناير) و ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٧ يشجبان عدم رضوخ اسرائيل لقرارات الامم المتحدة ، ولم تتم اسرائيل سحب قواتها الا في الاسبوع الاول من آذار (مارس) ١٩٥٧ .

وكانت الهند واحدة من ٢٤ عضوا في الامم المتحدة عرضت الاشتراك في قوة الطوارىء الدولية ، وواحدة من عشر دول قبلت هذه القوة منها . وقد اوضحت حكومة الهند ان القوة لا يمكن في اية حالة ان تكون اعترافا بالعدوان ، اي انها لا تقوم مقام القوات الانجلو فرنسية ، وليست قوة

احتلال ، وان مهمة هذه القوات هي حماية خط الهدنة بين مصر واسرائيل، وان وجود هذه القوات في مصر رهن بموافقة مصر .

وهكذا لعبت حكومة الهند خلال ازمة السويس دورا بناء مستمدا من مبادئها . وقد شعرت الهند بانها ادت دورها حين اضطرت اسرائيل تحت الضغط العالمي المتزايد الى انهاء عدوانها ، واعيدت الادارة المدنية في غزة الى مصر .

الموقف الذي اتخذته الهند في الامم المتحدة في ١٩٥٦ - ١٩٥٧

ان الدور الذي لعبته الهند في ازمة ١٩٥٦ معروف جدا ، ولا يحتاج الى مزيد من الايضاح ، وكما ذكرنا آنفا فان الهند بقيادة نهرو ايدت كليا حقوق مصر في السيادة على قناة السويس وعارضت كل مشاريع تدويل القناة بالقوة ، وانتقدت تشكيل هيئة المنتفعين بقناة السويس ، وشجبت العدوان الثلاثي . وكذلك لعبت الهند دورا كبيرا في الامم المتحدة لاحلال السلام في المنطقة .

وفي الدورة الطارئة الاولى للجمعية العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ صرح مندوب الهند بان قانون الغاب قد سلط على مصر وشعبها بدلا من قانون السلام وقانون الشعوب كما عبر عنه الميثاق . لقد تعرض الميثاق للسخرية وتعرضت اعضاء في الامم المتحدة للعدوان والغزو . ومثل هذا الوضع المفزع يستلزم علاجا فوريا يحل السلام والعدل محل الظلم واللاانسانية ، واستشهد مندوب الهند بقول رئيس الوزراء نهرو :

« ان غزو مصر المفاجىء من قبل اسرائيل هو اخلال بالهدنة وبالامم المتحدة . انه عدوان فاضح ، وفي الوقت الذي كان ينبغي فيه على كل عضو في الامم المتحدة ان يحاول وقف الغزو قامت بريطانيا وفرنسا بتوجيه انذار الى مصر »

وفي الجلسة ٥٦٧ للجمعية العامة شرح المستر كريشنا مينون في كلمته موقف الهند بشأن مشروع قرار الدول التسع عشرة (الذي تبنته الجمعية فيما بعد في القرار ٩٩٩ ـ اي ، اس ـ ١) واوضح ان التطورات

الاخيرة المتعلقة بمصر قد هزت « بلادنا وشعبنا وحكومتنا »واضاف المستر مينون قائلا ان الهند تعتقد بانه لا يجوز للاطراف التي ارتكبت العدوان ان تضع شروط انسحابها ، لقد طلبت الامم المتحدة منهم ان ينسحبوا كجزء من انهاء العدوان ، وقد رفضت الهند ان تقبل بان يكون من حق القوى الغازية ان تفرض شروطا وخصوصا على حساب الطرف المغزو لان ذلك سيبدو وكأنه تبرير للغزو ذاته ، وهذا يشكل وضعا ليست الهند مستعدة لقبوله .

واثناء مناقشات الجمعية العامة في ١٩٥٦ ، كانت الهند تطالب دائما بالحاح ان يتم اولا انسحاب القوات الاجنبية من الاراضي المصرية .

وفي الجلسة رقم ٦٦٥ التي عقدتها الجمعية العامةفي اول آذار (مارس) ١٩٥٧ ، القى المستر كريشنا مينون بيانا هاما حول الموقف في آسيا الغربية ، وخلال شرحه لموقف حكومة الهند ، اصر على ان مسألة انسحاب القوات المهاجمة ينبغي الا تربط بتاريخ القضية الفلسطينية ، وقال :

« ان هدفي من الحضور الى هنا هو ان اضع امام الجمعية العامة ـ دون اي التباس ـ موقف حكومتي من موضوع هذا القرار والمسألة الجوهرية التي يتناولها ، فاسمحوا لي اولا ان ابين ما هي هذه المسألة ، انها ليست النزاع العربي الاسرائيلي ، وهي ليست كل الاجراءات التي ترتبت على وضع فلسطين تحت الانتداب او على قرارات عام ١٩٤٧ او على سلسلة القرارات التي اصدرها مجلس الامن . انها مسألة واحدة ، وواحدة فقط وهي ان عضوا في الامم المتحدة ، هو مصر ، قد غزته ثلاث دول وهي المملكة المتحدة وفرنسا ـ وهاتان امبراطوريتان قويتان ـ واسرائيل التي غزت الارض المصرية،دون اي اعتبار لمبادىء الاخلاق الدولية والقانون الدولي وبعد ذلك كفرت المملكة المتحدة وفرنسا عن عملهما بالرضوخ لقرارات الامم المتحدة بسرعة لم تجارها تلك الدولة الاصغر والاحدث »

وتطرق المستر كريشنا مينون الى ما ابداه الوفد الكندي حول ضرورة الاستفادة من الازمة في غرب آسيا « لحل ما يسمى بمشاكل الشرق الاوسط » ، فاوضح ان الهند تؤمن بانه يجب ايجاد حل ما ، بطريقة ما ، في وقت ما ، لهذه المشاكل ، ولكن « لن نجده الا في التعاون ، وضمن مفاهيم التعايش ، والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعوب ذات السيادة ، ثم انه يجب ان يأتي بالتدريج » ومضى قائلا :

« اما عن محاولة استخدام الغزو ، فاقول انه لمن التناقض ان نجعل ثمار الغزو جزءا من كتاب الغزو هذا مع وجود فصل عن التسوية . ولذلك فان مثل هذه المحاولة التي يبدو ان الحكومة الكندية مصرة عليها، محاولة حشر حل في هذه المشكلة ، لا تزيد عن محاولة مزج الزيت والماء . وهما لا يمتزجان »

واوضح المستر مينون انه ينبغي الا نخرج بالامور عن نطاقها ، فقال « انه ليس من الحكمة ان نحاول جعل لقمتنا اكبر مما تتسع له افواهنا في الوقت الحاضر ، وان تبتعد عن المشكلة الاساسية المطروحة امامنا وهي ليست القضية العربية الاسرائيلية » .

قضية خليج العقبة ومضائق تيران

حاولت اسرائيل ان تطرح مسالة الملاحة عبر مضائق تيران وخليج العقبة كجزء متمم لترتيبات وقف اطلاق النار عام ١٩٥٦ ، وقد حاولت ان تؤخر انسحاب قواتها لتستطيع ان تكسب ضمانات معينة فيما يتعلق بحق مرور السفن المتجهة الى الموانيء الاسرائيلية مرورا حرا عبر خليج العقبة وقناة السويس ، الا ان الامم المتحدة لم تعط مثل هذه الضمانات ، وهكذا واخيرا صرحت وزيرة الخارجية الاسرائيلية آنذاك المسز غولدا ماير في الجمعية العامة في اول اذار (مارس) ١٩٥٧ ان اسرائيل ستنسحب كليا دون ابطاء من منطقة شرم الشيخ وقطاع غزة تمشيا مع قرار ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٧ (١١٢٥ - ١١) وقالت ان اسرائيل غير مهتمة بالارض التي تشرف على خليج العقبة وان كل ما تهتم به هو الحصول على حق المرور الحر ، وقالت انه بالنظر الى ان عددا من الدول البحرية الرئيسية ابدت استعدادها لمساندة مبدأ المرور الحر في خليج العقبة ومضائق تيران فان اسرائيل ستنسحب كليا من الارض المصرية وقطاع غزة . والجدير بالذكر هو ان هذه البيانات السياسية الفردية من جانب « الدول البحرية الرئيسية » ، اي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ... الخ لا تعكس الا وجهات نظر الدول التي اصدرتها ولا تشكل باي شكل التزاما من جانب الأمم المتحدة .

بعض الحقائق حول خليج العقبة

في الجلسة رقم ٦٦٥ التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٥٧ ، جرت مناقشة موضوع حقوق الملاحة في مضائق تيران وخليج العقبة بالتفصيل وقبل الحديث عن الموقف الذي اتخذته الهند ربما كان من المفيد تسجيل حقائق معينة حول خليج العقبة ومضائق تيران وميناء ايلات الاسرائيلي .

ان خليج العقبة هو الذراع الشرقية من الذراعين اللتين اوجدهما دخول شبه جزيرة سيناء في البحر الاحمر عند طرفه الشمالي . ويبلغ طول خليج العقبة نحو ١٠٠ ميل ويتراوح عرضه بين ثلاثة اميال في الخليج الضيق عند الطرف الشمالي و ١٧ ميلا في اكبر عرض له ، ويمتد خط ساحل الخليج نحو ١٢٠ ميلا في مصر ، و ٩٤ ميلا في المملكة السعودية و ٤ اميال في الاردن وحوالي ٥ اميال في اسرائيل .

ويبلغ عرض مدخل خليج العقبة من لسان شبه جزيرة سيناء الى لسان شبه الجزيرة العربية حوالي تسعة اميال ، وفي مدخله جزيرتان تضيقانه وتوجدان ممرين له : الممر الغربي وهو الممر الرئيسي ، ويقع بين جزيرة تيران (التي تسيطر عليها مصر) وبين ساحل شبه جزيرة سيناء المصري . والممر الرئيسي الصالح للملاحة يقترب هنا كثيرا من الساحل المصري (٥٠٠ متر) في نقطة تعرف براس نصراني ، وتقع الى الجنوب من شرم الشيخ .

وتقع الجزيرة الاخرى « الصنافير » على بعد ميلين الى الشرق من تيران ، والمدخل الشرقي للخليج واقع بين هاتين الجزيرتين والاراضي السعودية ، وقلما يستخدم بسبب الصخور الموجودة فيه التي تجعل الملاحة فيه لغير الزوارق الصغيرة صعبة للغاية .

وعلى اساس مشروع تقسيم فلسطين الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ تمتد الدولة اليهودية المقترحة حتى المواقع الاسرائيلية الراهنة في شمال خليج العقبة . ومع ان وصف حدود الدولة اليهودية عند خليج العقبة لم يذكر ايلات او ام رشراش على وجه التحديد فان الخارطة المرفقة بالقرار تتضمن الشريط الضيق من الارض على ساحل خليج العقبة ، وهذه المنطقة تضم ايلات .

وكما اوضحنا فيما سبق فان مشروع التقسيم قام علـــى اساس ايجاد دولة يهودية ودولة عربية في الارض الفلسطينية مع تدويل القدس، الا ان هذا المشروع ككل لم يتحقق نتيجة للنزاع الذي نشب فى ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، وقد احتلت اسرائيل اراضي تزيد ٤٠ بالمائة على مـــا خصص للدولة اليهودية المقترحة حسب مشروع التقسيم ، وخلافا لقرار الامم المتحدة ضمت ايضا جزءا من القدس ورفضت تدويلها .

وفى ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ اتخذ مجلس الامن قرارا يطلب فيه من الاطراف المعنية العودة الى الوضع الذي كان قائما فى ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ، وقد ارادت مصر ان يكون هذا القرار نقطـــة الانطلاق فى مفاوضات الهدنة ، الا ان اسرائيل رفضت . وفى النهايـــة انسحبت مصر الى الحدود التي كانت حدود فلسطين تحت الانتداب . لقد وقعت اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل فى ٢٤ شباط (فبرايـر) ١٩٤٩ . وفي ذلك الوقت لم يكن المصريون يسيطرون على المنطقة المحيطة بايلات ، وانما كان يحتلها الجيش الاردني .

وقد استولى الاسرائيليون على هذه المنطقة بالقوة فى ١٠ اذار (مارس) ١٩٤٩ ، وبسبب هذا الخرق لقرار مجلس الامن المتخذ فى ٤ تشريـــن الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ رفض العرب وما زالوا يرفضون التسليم بشرعية ذلك الاحتلال . وهكذا اصبح الشريط الضيق فى راس خليج العقبـــة ، بما فى ذلك ايلات ، ضمن المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل ، اي فـــي الجانب الاسرائيلي من خط الهدنة بين اسرائيل والاردن وبين اسرائيل ومصر .

وقد استمر احتلال اسرائيل لهذه المنطقة الكائنة عند الطرف الشمالي من خليج العقبة منذ ١٠ اذار (مارس) ١٩٤٩ ، وقد انشىء ميناء ايلات فى ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٥٢ . وقد مارست الجمهورية العربية المتحدة الرقابة والاشراف على السفن المتجهة الى اسرائيل ، بصورة شاملة ، فى الفترة الواقعة بين بناء ميناء ايلات والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقد احتجت اسرائيل لدى مجلس الامن فى كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ على تدخل مصر فى شؤون السفن المتجهة الى ميناء ايلات الاسرائيلي ، الا ان استعمال السوفييت لحق النقض (الفيتو) السوفييتي حـــال دون اتخاذ اي قرار بهذا الشأن .

وبعد العدوان الثلاثي على مصر وضعت قوات الطوارىء الدوليـــة

فىشرم الشيخ كما وضعت على طول خط الهدنة بين مصر واسرائيـل ، وهكذا فان موضوع تدخل الجمهورية العربية المتحدة فى شؤون السفـن المتجهة الى ايلات لم يثر الا فى ايار (مايو) ١٩٦٧ ، حين سحبت قـوات الطوارىء الدولية وسيطرت قوات الجمهورية المتحدة على شرم الشيخ.

موقف الهند من خليج العقبة

سجل المستر كريشنا مينون نقطتين هامتين فيما يتعلق بخليج العقبة ومضائق تيران ، وذلك فى خطابه فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى اول آذار (مارس) ١٩٥٧ : اولا ان عرض مدخل خليج العقبة يبلغ ٩ اميـال بحرية وقد حددت كل من مصر والمملكة العربية السعودية حدود مياههـا الاقليمية باثني عشر ميلا ، وهكذا فان مضيق تيران يقع ضمن الميـاه الاقليمية لمصر والمملكة العربية السعودية .

وقال كريشنا مينون ان ممارسة الجمهورية العربية المتحدة لحقوق سيادتها على مياهها الاقليمية ، التي تقع ضمن منطقة سيادتها ، ليـس عملا عدوانيا . واشار كريشنا مينون الى المادة ١٧ من قانون البحـار التيتنص على ما يلي :

« ١ ـ يجوز للدولة الساحلية ان تتخذ الخطوات اللازمة فى مياههـا الاقليمية لحماية نفسها ضد اي خطر يهدد امنها ..
٢ ـ يجوز للدولة الساحلية ان تمنع مؤقتا ممارسة حق المرور في مناطق معينة من مياهها الاقليمية » .

وكانت النقطة الثانية التي اشار لها كريشنا مينون هي ان خليـج العقبة بحر داخلي . واستشهد بأن فرنسا تعتبر « خليـج كانسال » مياها اقليمية رغم ان مدخله يمتد ١٧ ميلا ، وتعتبر كندا خليج هدسون الذي يبلغ عرضه ٥٠ ميلا خليجا اقليميا . واشار المستر مينون الى عدة حالات مماثلة اخرى ليستنتج ان خليج العقبة الذي يبلغ عرض مدخلـه ٩ اميال هو بحر داخلي .

ومن الجدير بالملاحظة ان المستر كريشنا مينون فى كلمته يوم ١ اذار (مارس) ١٩٥٧ لم يستبعد امكانية التوصل الى ترتيبات بشأن الملاحة

عبر مضائق تيران وخليج العقبة الخاضعين لحقوق السيادة المصرية ، الا انه جعل مثل هذه الترتيبات خاضعة لقبول الجمهورية العربية المتحدة.
وقال المستر مينون :

« ان هذا لا يعني ان المحافظة على السلام العالمي لا تبقي اية التزامات على اي من الاطراف المعنية ــ بما في ذلك بلادي ــ للمحافظة على السلوك الحسن بكل الوسائل الممكنة .

« لقد اشار صديقي مندوب الولايات المتحدة الى ان السفن اليابانية ــ وانا اعتقد السفن الروسية ــ تبحر الى هدسون وانه لذلك توجد حرية ، ولكن هذه الحرية مرهونة بالقبول . فاذا دعاني المستر لودج الى بيته وذهبت اليه فان ذلك لا يعني انه اصبح لي الحق في احتلاله ».

وفي موضع آخر من الخطاب قال :

« ان بلادي ــ والشعوب العربية لا تريدنا ان نقول هذا ــ تتطلع الى الوقت الذي تحل مشكلة النزاع العربي الاسرائيلي بشكل ما وبغض النظر عما فيه من صواب او خطأ كي تنصرف البلاد العربية الى التطوير الاقتصادي ، ولكي تخصص الاموال الطائلة التي تتلقاها اسرائيل من مختلف انحاء العالم للتسلح الى تطوير المناطق النامية .. هذا ما نأمله ، ولكن التعبير عن الامل والعمل من اجله لا يعنيان التنكر لحقوق سيادة الاخرين » .

وقد اكد المستر آرثر لال ، الذي تحدث الى الجمعية العامة في ٤ اذار (مارس) ١٩٥٧ ، الموقف الذي اتخذه كريشنا مينون ، وبشأن خليج العقبة اوضح ان لجنة القانون الدولي نفسها قد امتنعت عن النظر في الوضع القانوني لمثل هذه المياه بسبب التعقيدات التي ينطوي عليها . وبالنسبة لمضائق تيران التي تشكل المدخل الوحيد الصالح للملاحة الى الخليج ، قال المستر لال انه استنادا الى القانون الحالي والقواعد المرعية فان هذه المضائق تشكل مياها اقليمية مصرية ، ولذلك فان المرور منها الى الخليج لا يمكن الاتفاق عليه الا بقبول مصر . واشار المستر لال الى معاهدة مونترو التي تنظم استخدام البوسفور والدردنيل مذكرا بحقوق تركيا في منع مرور السفن التجارية التي تخص بلادا هي في حالة حرب معها . وفي هذا الصدد اشار الى ان اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ لم تضع نهاية لحالة الحرب بين مصر واسرائيل . واضاف المستر لال قائلا ان هذا ليس كل ما في الامر ، فقد سبق ان اشار مندوب كولمبيا الى ان لاية

دولة حقوقا مستمدة عن واجباتها الذاتية فيما يتعلق بضمان امنهـــا ولذلك ، فانه فضلا عن وجود حالة حرب وما تعطيه هذه الحالة لمصر من حقوق ، فثمة ايضا حقوق ذاتية لمصر في المضائق ، ومثل هذه الحقوق لا يمكن انكارها .

ولا بد من القول ان الجمهورية العربية المتحدة تمارس حقها فـــي مضائق تيران وخليج العقبة منذ ١٩٤٨ ، ففي عام ١٩٥١ حاولت السفينة البريطانية « امباير روست » التي كانت محملة بالاسلحة كسر القيـــود ولكنها ارغمت على الرضوخ لها . وهذا ما حدث للسفينة الاميركيـــة (البيون)التي كانت متوجهة نحو العقبة . وفي كانون الثاني (فبراير) ١٩٥٤ ارغمت السفينة الايطالية « ماريا انتونيا » التي لم تتقيد بالانظمة علـى العـودة .

وفي ١٩٥٦ ، حين نوقشت هذه القضية مطولا في الجمعية العامة لـم يكن بالامكان التوصل الى قرار لصالح اسرائيل ، وقد ادى وضع قوات الطوارىء الدولية على طول خطوط الهدنة بين مصر واسرائيل بما في ذلك شرم الشيخ ، الى تجميد هذه القضية . ولكن ، في الوقت ذاته ، قـال الامين العام للامم المتحدة في تقريره للجمعية العامة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٥٧ أنه لا يمكن استخدام قوات الطوارىء الدولية لفرض اي حل لأي نزاع سياسي او قانوني . وقد اوضحت الهند بجلاء انهـا اذ تـرى ان الخليج بحر داخلي وان مضائق تيران مياه اقليمية ، فانها ترى ان مشكلة المرور في مضائق تيران تظل مشكلة مفتوحة حتـــى يبت فيها في اطـــار السيادة المصريـــة .

استمرار التوتر

واستمر السلام القلق في غرب آسيا يتعكر بصورة متواصلة فـــي صدامات عسكرية محدودة .

وفيما يلي بعض الامثلة عن اعمال العنف هذه والموقف الذي اتخذته الامم المتحدة أزاءها :

١٩٦١

في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ احتج الاردن لدى مجلس الامن علـى از

العرض العسكري الذي تنوي اسرائيل اقامته فى العشرين من الشهر ذاته فى الجزء الاسرائيلي من القدس يشكل انتهاكا لاتفاقية الهدنة العامة واخلالا بالقرار الذي اتخذته لجنة الهدنة المشتركة فى ٢٠ اذار (مارس) ١٩٦١ والذي اعتبر تجربة الاستعراض التمهيدية التي جرت فى ١٦ ـ ١٧ اذار (مارس) ١٩٦١ تشكل انتهاكا لاتفاقية الهدنة . وقد ذهبت الاردن الى ان العرض يعتبر ايضا استفزازا عسكريا وتهديدا للسلام والامن العالميين . وفى ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦١ اتخذ مجلس الامن قرارا (س ـ ٤٧٨٨) ايد فيه قرار لجنة الهدنة المشتركة الذي صدر فى ٢٠ اذار (مارس) ١٩٦١ ، وطلب من اسرائيل النزول عند هذا القرار .

١٩٦٢

نتيجة للاشتباك فى منطقة بحيرة طبريا فى اذار (مارس) ١٩٦٢ اشتكت سوريا واسرائيل معا لمجلس الامن ، متهمة الواحدة منهما الاخرى بالاعتداء ، وفى ٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٢ اتخذ مجلس الامن قرارا قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة (س ـ ٥١١١) باغلبية ١٠ اصوات ضد لا شيء وامتناع دولة واحدة (فرنسا) عن التصويت وفيما يلي نص الفقرتين ٢ و ٣ من القرار :

« ان مجلس الامن ...

٢ ـ يؤكد قرار مجلس الامن المتخذ فى ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ الذي يدين العمل العسكري الاسرائيلي الذي يعتبر انتهاكا لاتفاقية الهدنة العامة سواء أكان على سبيل الانتقام أم لم يكن .

٣ ـ يسجل ان الهجوم الاسرائيلي فى ١٦ ـ ١٧ اذار (مارس) ١٩٦٢ يشكل خرقا فاضحا لذلك القرار ويدعو اسرائيل بقوة للامتناع عن القيام بمثل هذه الاعمال فى المستقبل » .

وفى الفقرة السابعة من القرار دعا مجلس الامن حكومتي سوريا واسرائيل للتعاون مع كبير مراقبي الهدنة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لاعادة لجنة الهدنة المشتركة الى العمل والاستفادة من جميع اجهزتها دون تأخير .

والجدير بالذكر ، هنا ، ان اسرائيل قاطعت ، على وجه العموم ، لجنة الهدنة المشتركة منذ عام ١٩٥١ .

١٩٦٦

فى ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ اجتمع مجلس الامن بناء على طلب الاردن . وحقائق الحادث باختصار هي انه فى ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ اجتازت قوات اسرائيلية تساندها الطائرات النفاثة والدبابات خط الهدنة والحقت خسائر فادحة فى الارواح والممتلكات الاردنية ، وقد اكد كبير مراقبي الهدنة هذا فى تقريره المؤرخ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

وفى ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ اتخذ مجلس الامن قرارا باغلبية ١٤ ضد لا شيء وامتناع دولة واحدة عن التصويت (نيوزيلندة) رقمه (س ـ ر.ي.س ـ ٢٢٨) ادان فيه اسرائيل صراحة وفيما يلي بعض فقرات هذا القرار :

« ان مجلس الامن ...

« ٢ ـ يدين اسرائيل بسبب هذا العمل العسكري الواسع الذي يعتبر انتهاكا لميثاق الامم المتحدة واتفاقيات الهدنة بين اسرائيل والاردن.

« ٣ ـ يؤكد لاسرائيل بان الاعمال العسكرية الانتقامية لا يمكن قبولها ، وانه اذا تكررت فسيكون مجلس الامن مضطرا الى النظر في اتخاذ خطوات اكثر فاعلية وفق الميثاق ليضمن عدم تكرر مثل هذه الاعمال » .

مشكلة اللاجئين

ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من اخطر المشكلات في غرب آسيا ، ومن الضروري ان نبين باختصار كيفية تكون هذه المشكلة وموقف الهند منها .

نتيجة لاقامة دولة اسرائيل ارغم مئات الالوف من الفلسطينيين العرب على ترك البلاد ، وعدد هؤلاء اللاجئين الان يزيد على المليون ويعيش معظمهم فى الاردن بينما يعيش الباقون على الاغلب فى سوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة .

لقد ايدت الهند دائما حق اللاجئين الفلسطينيين العرب في العودة الى ديارهم ، وموقف الهند هذا منسجم مع ما اكدته الجمعية العامة للامم المتحدة بانتظام ، فالاعتراف بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض وارد في القرار رقم ١٩٤ – ٣ الصادر في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، وتنص الفقرة ١١ منه على ما يلي :

« تقرر ان اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم ويعيشون بسلام مع جيرانهم ينبغي ان يسمح لهم بذلك في اقرب موعد ممكن ، وانه ينبغي ان تدفع تعويضات عن املاك اولئك الذين يختارون عدم العودة ، وعن فقدان او تضرر الممتلكات ، التي ينبغي وفق مبادىء القانون الدولي والعدالة التعويض عنها من قبل الحكومات المسؤولة .

« وتوعز الى لجنة التوفيق ان تسهل عودة اللاجئين واستقرارهم واعادة اعتبارهم الاجتماعي والاقتصادي ودفع التعويضات ، واقامة علاقات وثيقة مع مدير هيئة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين ، ومع الاعضاء والوكالات المختصة للامم المتحدة عن طريق مدير هيئة الاغاثة » .

ومن الجدير بالذكر ان الانتداب الذي اقرته عصبة الامم قد اكد ان الوطن القومي لليهود ينبغي الا يمس ، بأي شكل ، حقوق السكان غير اليهود في ارضهم . ثم ان ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان يعترفان بحق كل شعب في ارضه والعيش في وطنه (المادتان ١٣ و ١٤ (٢) من « اعلان حقوق الانسان » قرار هيئة الامم المتحدة رقم ٢١٧ (٣) الصادر في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨)

وسنة بعد سنة اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارات تؤكد فيها وجوب تنفيذ الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (٣) الصادر في ١١ كانون الاول (ديسمبر) . ويمكننا الاستشهاد ببعض فقرات من قرار الجمعية العامة (٢١٥٤ – ٢١) الذي اتخذته في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ كنموذج للقرارات التي صدرت قبله وبعده في الجمعية العامة حول هذا الموضوع : « ان الجمعية العامة ....

بعد الاطلاع على تقرير المندوب العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى عن الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى ٣٠ حزيران (يوليه) ١٩٦٦ ...

١ – **تلاحظ بالاسف الشديد** ان اعادة اللاجئين او تعويضهم كما نصت عليه الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ (٣) لم ينفذا ، وانه لم يحرز اي

تقدم يذكر في البرنامج الذي ايدته الفقرة (٢) من القرار رقم ٥١٣(٦) لاعادة الاعتبار الى اللاجئين اما عن طريق اعادتهم الى وطنهم او عن طريق الاسكان ، وانه ، لذلك ، بقي وضع اللاجئين مسألة بالغة الخطورة .

٨ ـ تدعو لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة الى ان تكرس جهودها لتنفيذ الفقرة (١١) من القرار رقم ١٩٤ (٣) وان تقدم تقريرا حول هذا في موعد لا يتجاوز الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ . »

غير ان الاسرائيليين يرون انه بالنسبة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين « فان مسؤولية الحكومات العربية هي مسؤولية ثلاثية : فهي المسؤولة عن المبادرة الى خلقها ، وعلى عاتقها يقع عبء استمرارها ، وقبل كل شيء هي القادرة على حلها » (خطاب ابا ايبان في الامم المتحدة ـ ١٩٥٧)

وقد حقق المؤرخ الحجة ارنولد توينبي في هذه المزاعم تحقيقا دقيقا . ومن المؤكد ان اللاجئين العرب لم يفروا من فلسطين لأن الحكومات العربية المجاورة لهم طلبت منهم ذلك ، والسبب الوحيد لرحيلهم هو ان حياتهم كانت مهددة بالخطر وممتلكاتهم قد صودرت .

يقول ارنولد توينبي في محاضرة القاها في كانون الثاني (يناير)١٩٦١ :

« لا احد يعتقد ان اليهود الاوروبيين ، الذين تركوا المانيا في ذلك الوقت (حين جاء هتلر الى الحكم) قد فقدوا حقوقهم الشرعية في ممتلكاتهم نتيجة كونهم نجحوا ، بسبب احتراسهم وبعد نظرهم ، في انقاذ حياتهم وحياة عائلاتهم بخروجهم في الوقت المناسب . وحين غزا الالمان فرنسا عام ١٩٤٠ . هرب عدة ملايين من شمال فرنسا الى جنوبها لذات الاسباب التي فر السكان العرب تحت وطأتها من مناطق القتال في فلسطين عام ١٩٤٨ » .

وهكذا فان قول الاسرائيليين بان الحكومات العربية تتحمل مسؤولية استمرار المشكلة وان عليها ان تحلها ، قول ليس له على التأكيد أي سند قانوني . والذي تقترحه اسرائيل ، بالطبع ، هو اسكان اللاجئين في البلدان العربية فتحل بذلك المشكلة ، غير ان هذا يتوقف على موافقة الحكومات العربية وامكانياتها الاقتصادية وعلى قبول اللاجئين انفسهم لمثل هذا الحل . والحكومات العربية ليست مستعدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة ولا اللاجئون العرب يرغبون في الاستقرار في اي مكان عدا فلسطين .

لقد ايدت الهند دائما قرارات الامم المتحدة وحق اللاجئين في الاختيار بحرية بين العودة الى اراضيهم او قبول التعويض ، وقد تحدث مندوب الهند في الدورة العشرين للجمعية العامة حول هذه المسألة مشيرا

الى ان حالة اللاجئين ما زالت كما كانت ولم يطرأ عليها اي تغيير خلال السبعة عشر عاما الاخيرة . والهند تقدر تطلع اللاجئين الى العودة الى ديارهم . وكان موقف الهند هو ان الامم المتحدة مسؤولة عن تقسيم فلسطين وان حق اللاجئين فى الاختيار بين العودة والتعويض ، الذي نص عليه صراحة فى القرار ١٩٤ ، ينبغي ان يحترم ، وكذلك ايدت الهند استمرار وكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين التي مددت فتراتها الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٩ .

وبالرغم من المصاعب الاقتصادية التي تواجهها الهند فقد دابت على التبرع من اجل حل مشكلات اللاجئين الفلسطينيين . وهكذا قدمت الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين فى الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ بضائع تبلغ قيمتها ٢٦٩،٥١٠ دولارات ، وقدمت فى ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ ــ ٢٤٠ طنا من السكر تبلغ قيمتها ٤٠ الف دولار ، ومنذ عام ١٩٦٠ تقدم الهند سنويا مئة الف روبية على شكل بضائع بالاتفاق مع المندوب العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين .

٦

أزمة ١٩٦٧ :

منذ اوائل عام ١٩٦٧ كانت تلوح فى الافق علامات مزعجة لتهديدات جديدة للسلام القلق في غرب آسيا نظرا لتدهور الموقف باستمرار على الحدود السورية الاسرائيلية .

وقبل الدخول فى الحديث عن سياسة الهند ازاء القضايا المختلفة فى ازمة ١٩٦٧ لا بد لنا من ان نستعيد بايجاز التطورات التي ادت الى الحرب .

فى ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٧ نشب قتال خطير بين سوريا واسرائيل حول مسألة حقوق زراعة الارض فى المناطق المجردة من السلاح بين البلدين ، وبالرغم من انه تم وقف اطلاق النار بسرعة الا ان التوتر استمر فى التزايد . وقد واصل الاسرائيليون الشكوى من اعمال التخريب والارهاب التي كانت تقوم بها منظمة « فتح » التي قال الأسرائيليون انها تعمل من الاردن ولبنان وسوريا . وفى هذا الصدد تجدر الملاحظة بان الامين العام للامم المتحدة قال في تقريره الذي قدمه فى ١٩ ايار (مايو) ١٩٦٧ لمجلس الامن انه « بالرغم من الاتهامات الكثيرة فانه ، على ما اعلم، ليست هناك معلومات اكيدة عن هذه المنظمة ، ولا عن مركز القيادة

ومنطلق العمليات التي حدثت بين حين وآخر قريبا من حدود اسرائيل مع الاردن ولبنان وسوريا ... »

والسبب الاخر لتزايد التوتر هو التصريحات الاستفزازية والتهديدات التي قيل انها صدرت عن القادة الاسرائيليين ، وفى الوقت ذاته كانت هنالك تقارير عن تجمع القوات الاسرائيلية على الحدود السورية . ونظرا لخشية سوريا من هجوم اسرائيلي وشيك تشاورت على الفور مع الجمهورية العربية المتحدة بناء على اتفاقية الدفاع المشترك التي كانت قد عقدت بين البلدين فى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

ان التطورات اللاحقة معروفة جيدا وليس ثمة حاجة الى سرد وقائعها . وكان فى هذه الازمة اربع قضايا رئيسية حددت الهند موقفها منها على ضوء السياسة التي تبنتها فى الماضي واستنادا الى المبادىء العامة التي توجه سياسة الهند الخارجية . وهذه القضايا الاربع هي :

١ ـ انسحاب قوات الطوارىء الدولية .
٢ ـ حق المرور فى خليج العقبة ومضائق تيران .
٣ ـ مسؤولية اسرائيل فى « تدهور الموقف الى الصدام المسلح » .
٤ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية .

انسحاب قوة الطوارئ

في ١٦ ايار (مايو) ١٩٦٧ ارسل الفريق محمد فوزي رئيس اركان حرب جيش الجمهورية العربية المتحدة رسالة الى قائد قوات الطوارىء الدولية الجنرال ريكهي ، يطلب فيها انسحاب قوات الطوارىء من الحدود الشرقية للجمهورية العربية المتحدة . ولم يكن واضحا من الرسالة ما اذا كان انسحاب قوات الطوارىء يعني انسحابها من خط الحدود كله ، أي من قطاع غزة الى خليج العقبة .

وقد بحث يو ثانت المسألة مع ممثلي الدول المشتركة فى تقديم قوات الطوارىء وابلغ حكومة الجمهورية العربية المتحدة ان الاسلوب الصحيح هو ان تخاطب الامين العام للامم المتحدة بهذا الشأن وليس قائد الطوارىء الذي يعمل تحت امرته .

وفى ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٧ تلقى يوثانت رسالة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة تطلب منه فيها سحب قوات الطوارىء

الدولية كليا من الاراضي المصرية ومن قطاع غزة ، وبعد ان تشاور الامين العام مع اللجنة الاستشارية الخاصة بقوات الطوارىء في الامم المتحدة قرر انهاء وجود قوة الطوارىء .

حين شكلت قوة الطوارىء عام ١٩٥٦ كان الواضح ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة يعني وضعها على جانبي خط الهدنة ، ولكن اسرائيل رفضت قبولها فى اراضيها على اساس سيادتها القومية ، وقبلت مصر وجود القوة على ان يكون ذلك خاضعا للسيادة المصرية . وحين طلبت الجمهورية العربية المتحدة سحب قوة الطوارىء الدولية ممارسة منها لسيادتها واستنادا الى التفاهم الواضح بين الجمهورية العربية والامم المتحدة ، لم يكن امام الامين العام الا ان يسحبها ، ولكنه قبل ان يفعل ذلك بحث الموضوع مع سبع دول تشارك فى القوة ومع اللجنة الاستشارية الخاصة بقوات الطوارىء فى الامم المتحدة ، وعندئذ فقط قرر سحبها .

وقبل ان يأمر الامين العام بالانسحاب سأل اسرائيل عما اذا كانت تقبل بوجود قوات الطوارىء على الجانب الاسرائيلي من الحدود فرفضت. وبعد ان طلبت الجمهورية العربية المتحدة انسحاب قوة الطوارىء ، ممارسة لحقها فى السيادة ، تحركت قواتها نحو خط الهدنة فزال بذلك الفاصل العازل ، ولذلك لم يبق امام الامين العام غير الامر بسحب القوات لانه لم يكن القصد ان تنبري قوات الطوارىء لمقاتلة القوات المصرية كي تبقى فى اراضي الجمهورية العربية المتحدة رغم ارادتها . ولم يكن انتقاد اسرائيل للامين العام ما يبرره لانها رفضت ، منذ ١٩٥٦ ، التعاون مع قوات الطوارىء ، فيما مضت قواتها كما قال الامين العام ، « تتحرك على طول الخط مثيرة بين الفينة والاخرى الاستفزاز بانتهاكها له » . . وكما مارست اسرائيل سيادتها برفضها وضع قوات الطوارىء الدولية فى اراضيها كذلك فعلت الجمهورية العربية المتحدة في طلبها سحبها .

التعليل المنطقي للموقف الهندي

لقد كانت هناك وجهات نظر مختلفة جدا حول الطريقة والاساليب التي تم بها سحب قوة الطوارىء وبخاصة من جانب اسرائيل. فوجهة

نظر اسرائيل ، كما عبر عنها وزير الخارجية ابا ايبان في الجمعية العامة فى ١٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، هي ان الامين العام للامم المتحدة استجاب لطلب الجمهورية العربية المتحدة دون الرجوع الى مجلس الامن او الجمعية العامة ، ودون استشارة اسرائيل ، ودون تطبيق الاجراءات التي وعد بها سلفه ، ودون الاستجابة لاصوات الاحتجاج من قبل بعض الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن ، ودون محاولة تأخير اوامره لتجنب العدوان والصدام الخطر .

ومن الضروري هنا شرح الموقف الهندي ازاء هذه الامور والاسس التي بنت الهند عليها هذا الموقف :

النقطة الاولى التي ينبغي الا تغيب عن الذهن هي ان الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية الخاصة الاولى فى ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ طلبت من الامين العام ان يضع مشروعا لوضع قوات الطوارىء بالاتفاق مع الدول المعنية ، وقال داغ همرشولد ، الامين العام آنذاك ، فى تقريره الذي قدمه فى ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ :

« ان قوات الطوارىء، في حال تشكيلها ، ستكون مقيدة فى عملها بموافقة الاطراف المعنية وفق القانون الدولي المعترف به عموما . وبينما تستطيع الجمعية العامة انشاء القوة بموافقة الاطراف التي ستقدم الوحدات فانها لا تستطيع ان تطلب من القوة أن تتمركز او ان تعمل في اراضي بلد ما دون رضى وموافقة حكومة ذلك البلد » .

ومن المهم ايضا القول ان الاتفاق الذي تم بين الامين العام للامم المتحدة وحكومة الهند بشأن مشاركة الكتيبة الهندية فى قوة الطوارىء تتضمن النقطتين البارزتين التاليتين :

« (١) : من المفهوم ان القوة قد تعمل على الارض المصرية ، ولذلك فيجب ان توافق مصر على وجودها .

(٢) : ان القوة هي قوة موقتة لحالة طارئة ، ومهمتها هي التفريق بين الطرفين المتنازعين ، وهما مصر واسرائيل ، عند انسحاب اسرائيل كما نص عليه فى القرار »

(وثائق الامم المتحدة ـ أ ـ ٣٣٠٢ ـ الاضافة ٤ التعديل ١)

وفى ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ قال جواهر لال نهرو امام البرلمان الهندي :

لقد اوضحنا اننا لن نرسلها (القوة الهندية لقوات الطوارىء) الا

بموافقة حكومة مصر ونحن غير مستعدين للموافقة على ان تبقى قواتنا، او اية قوات اخرى ، بصورة غير محددة » .

ومما يجدر ذكره ايضا ان قوة الطوارىء الدولية ادخلت الى الجمهورية العربية المتحدة على اساس اتفاق تم فى القاهرة بين الامين العام للامم المتحدة ورئيس جمهورية مصر . وقد اتفقا على أن قوات الطوارىء تظل فى اراضي الجمهورية العربية المتحدة طالما بقيت الموافقة على وجودها ، وان الجمهورية العربية المتحدة لها الحق فى ان تسحب هذه الموافقة وان تطلب سحب القوة . وثمة مسألة اخرى اثارها سحب قوة الطوارىء وهي هل كان على الامين العام ان يحيل القضية على مجلس الامن او الجمعية العامة ؟ وهنا تجدر الملاحظة بان قرار الجمعية العامة المتعلق بمبادىء تأسيس وعمل المنظمة وقوات الطوارىء قد انشأ لجنة استشارية لقوات الطوارىء برئاسة الامين العام ، وقد اعطيت هذه اللجنة صلاحية طلب اجتماع الجمعية العامة وان تقدم تقريرا الى الجمعية عندما تواجه مشكلة لها من صفتي الاستعجال والاهمية ما يجعلها تستدعي ان تنظر فيها الجمعية العامة نفسها ، وقد احال الامين العام طلب الجمورية العربية المتحدة الى اللجنة الاستشارية ، ولكن اللجنة لم تحل الموضوع على الجمعية العامة .

ثم ان اسرائيل لم توافق قط على وضع قوات الطوارىء على اراضيها، وقد صرح رئيس وزراء اسرائيل في خطاب القاه امام البرلمان الاسرائيلي في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ بما يلي :

« ان اسرائيل لن توافق فى اية حالة من الحالات على وضع قوة اجنبية ، مهما يكن اسمها ، على اراضيها او على اي اراض تحتلها » .

وكان الامين العام للامم المتحدة، قد اقترح فى تقريره للجمعية العامة فى ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ ان وحدات من قوة الطوارىء ينبغي ان توضع على الجانب الاسرائيلي من خط الهدنة ، وبخاصة فى «العوجا» التي كانت منطقة مجردة حسب مانصت عليه اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة والتي احتلتها اسرائيل بالقوة .

وقد دعا قرار الجمعية العامة رقم ١١٢٥ — ١١ فى ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٧ الى وضع القوات « على خط الهدنة بين مصر واسرائيل » الا ان اسرائيل لم توافق على وضع قوة داخل اراضيها ، وقد ذكر الامين العام للامم المتحدة ذلك صراحة في تقريره المؤرخ ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ الذي قدمه الى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة . وقبل ان

يؤمن الامين العام على طلب الجمهورية العربية المتحدة سحب قوات الطوارىء فى ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٧ ، اثار مسألة وضع قوات الطوارىء على الجانب الاسرائيلي من خط الهدنة ، ولكن المندوب الدائم لاسرائيل صرح بان حكومته ترفض هذا الاقتراح رفضا باتا .

ولهذا اوضح يوثانت فى كلمته الي الجمعية العامة فى ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ بانه « بالرغم من ان قرار الجمعية العامة بان قوات الطوارىء ينبغي ان توضع على جانبي خط الهدنة فقد رفضت اسرائيل دائما وبصورة قاطعة قبول هذه القوات فى اراضيها بحجة السيادة القومية ، وهي حجة مشروعة .. وبالطبع ، توجد سيادة قومية على الطرف الاخر من الخط ايضا » .

واضاف يوثانت يقول : « وخلال هذه السنوات العشر كانت القوات الاسرائيلية تتحرك بانتظام على طول الخط مثيرة بين الفينة والاخرى الاستفزاز بانتهاكها له » .

ومن هذه الحقائق يتضح ان موقف الهند الذي اكد ان تصرف الامين العام كان تصرفا صحيحا هو موقف له ما يبرره تبريرا قانونيا واخلاقيا وسياسيا كافيا »

موقف الهند

فى ١٨ ايار (مايو) ١٩٦٧ تلقت المسز انديرا غاندي رئيسة الوزارة الهندية رسالة شفهية من الرئيس عبد الناصر بواسطة سفير الهند في القاهرة . وباختصار كانت الرسالة تشير الى التصريحات المختلفة التي ادلى بها رئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيتها ورئيس اركان جيشها ، وهي تصريحات تدل على ان هناك استعدادات تجري للقيام بهجوم على سوريا . وجاء فى الرسالة ان قصد اسرائيل هو تغيير حكومة سوريا بالضغط او ربما بالغزو . ونظرا لذلك ارادت الجمهورية العربية المتحدة ان توضح تماما انها ستهب لنجدة سوريا اذا ما تعرضت لهجوم من اسرائيل . وتبعا لذلك اتخذت الجمهورية العربية المتحدة الاجراءات الضرورية لتحول دون اي عمل عدواني ضد سوريا او ضد الجمهورية العربية نفسها . ومضت الرسالة تقول ان الجمهورية العربية المتحدة وان تكن غير راغبة في زيادة التوتر فى المنطقة ، فانها استنادا الى تجاربها

السابقة ، وبخاصة خلال ازمةالسويس ، شعرت بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة ضد اي هجوم اسرائيلي محتمل على بلد عربي .

وقد ارسل الجواب عن رسالة الرئيس عبد الناصر عن طريق سفير الهند فى القاهرة فى ١٩ ايار (مايو) ١٩٦٧ ، وقد عبر الجواب عن اهتمام حكومة الهند العميق بالموقف الخطر الذي نشأ ، وقلق الهند من طبيعة التصريحات التي ادلى بها المسؤولون الاسرائيليون فى الاونة الاخيرة .

واضاف الجواب ان الهند متفقة مع الجمهورية العربية المتحدة فى انه ليس من حق اية دولة التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة اخرى . ونظرا لتخوف سوريا من هجوم اسرائيلي ، وبناء على اتفاقية الدفاع المشترك بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة فان الهند تقدر تقديرا تاما الاسباب التي دعت المتحدة الى اتخاذ اجراءات احتياطية . وعبرت رئيسة الوزارة الهندية عن املها فى المحافظة على السلام ، ولاحظت بارتياح انه ليس في نية الجمهورية العربية المتحدة زيادة التوتر فى المنطقة، وان الاجراءات التي اتخذتها انما كانت من قبيل الاستعداد والاحتياط ضد اي هجوم متوقع على بلد عربي . وعبرت الرسالة مرة اخرى عن الاحترام والتقدير اللذين تكنهما الهند للرئيس عبد الناصر شخصيا ، والاهداف والمبادىء التي تشترك فيها الهند والجمهورية العربيةالمتحدة.

اما عن سحب قوة الطوارىء الدولية فقد قال وزير خارجية الهند فى « لوك سابها » (البرلمان الهندي) فى ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٧ ما يلي:

« لقد ايدت حكومة الهند دائما نشاط قوة الطوارىء ، وكانت واثقة من ان وجودها على الحدود المصرية الاسرائيلية يساعد فى المحافظة على السلام فى المنطقة ، الا اننا نود ان نبين بوضوح اننا نقدر الاسباب التي دفعت الجمهورية العربية المتحدة الى طلب سحب هذه القوة، فحين وضعت قوة الطوارىء فى الجمهورية العربية المتحدة كان ذلك بموافقتها ، ولا يجوز لهذه القوة ان تبقى فى اراضي الجمهورية العربية المتحدة ما لم تكن الموافقة قائمة . ان الهند لا تستطيع ان تشارك في اي اجراء من شأنه ان يجعل من قوة الطوارىء قوة احتلال ، وكذلك لا تستطيع حكومة الهند ان توافق على استمرار بقاء هذه القوة فى ارض الجمهورية العربية المتحدة دون موافقتها ، وعلى اي حال فان القوة الهندية لا يمكن ان تظل جزءا من قوات الطوارىء الدولية دون موافقة الجمهورية العربية المتحدة

وهذا الموقف يتمشى ايضا مع القانون الدولي وقرار الامم المتحدة حول الموضوع والتفاهم الذي توصل اليه المستر داغ همرشولد الامين العام للامم المتحدة آنذاك مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة » .

خليج العقبة

لقد اوضحنا فيما سبق الحقائق الاساسية المتعلقة بخليج العقبة ومضائق تيران والموقف الذي اتخذته الهند حيالها فى ١٩٥٧ ، وحين مارست قوات الجمهورية العربية المتحدة سيطرتها على شرم الشيخ فى ايار (مايو) ١٩٦٧ واعلنت اغلاق مضائق تيران فى وجه الملاحة نحو الموانىء الاسرائيلية ، نظرت الهند الى الموقف على ضوء موقفها السابق وعلى ضوء الحقائق كما هي بالنسبة للقانون والعرف الدوليين ، وقد كانت جهود الهند حتى الرابع من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ متجهة نحو كسب فترة تنفس وايجاد « وفاق تعايشي » ضمن اطار سيادة الجمهورية العربية المتحدة .

وقد اعلن وزير الخارجية موقف الهند بالنسبة لهذا فى « لوكسابها» (البرلمان الهندي) فى ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٧ :

« اما فيما يتعلق بحكومة الهند فقد اتخذنا موقفنا منذ عام ١٩٥٧ ، وهو الموقف الذي يقول ان خليج العقبة هو بحر داخلي وان مدخل الخليج يقع ضمن المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وما زلنا عند هذا الموقف » .

ويجب ان نذكر انه حتى الموقف الاميركي والبريطاني من مسألة خليج العقبة كان غامضا بالرغم من تأييدهما لمبدأ المرور البريء . حقا انه في عام ١٩٥٧ اعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بوضوح ان الخليج انما هو ممر مائي دولي الا انه فى الوقت ذاته قال المستر دالاس فى مؤتمر صحفي عقد فى ٢٦ اذار (مارس) ١٩٥٧ ما يلي :

« اعتقد ان الملاحة ، بكمية معينة ، هي الان جارية او ستجري فى وقت قريب فى مضائق تيران، ومع ذلك فانني اعتقد ايضا انه من المهم الحصول على قرار من محكمة العدل الدولية عن طبيعة الحقوق المشروعة للاطراف . . ان الوصول الى قرار فى هذه المسألة سيكون نعم العون ، واعتقد انه ينبغي ان يكون نعم العون ايضا من وجهة النظر المصرية ، والاهتمام الان منصب على الوسائل والطرق التي تؤدي للحصول على

راي استشاري حول هذه القضية من محكمة العدل الدولية » .

وبعد عشر سنوات قال المستر جورج براون في كلمة له امام البرلمان البريطاني : « ارى لزاما علي ان اقول انه توجد قضية يمكن للعـرب ان يعرضوها ، انها ليست قضية تتسم بالمعقولية وحسب ولكنها ايضاتتسم بالشرعية والقـوة » .

وقد كان الموقف بالنسبةلخليج العقبة حين انفجرت الازمة ،كما يلي:

أ ــ لم تكن الجمهورية العربية المتحدة طرفا فى اية اتفاقية تعتبــر خليج العقبةممرا مائيا دوليا او تلزم بتأمين حرية المرور للسفنالاسرائيلية.

ب ــ لم يكن ثمة قاعدة معترف بها دوليا فى القانون الدولي حـول حرية الملاحة تنطبق على حالة بحرية مثل العقبة .

ج ــ ان وضع حالة بحرية من هذا النوع ما يزال موضع جــدل ، ففي مطبوعة « خلاصة القانون الدولي » الصادرة عن وزارة خارجيــة الولايات المتحدة فى نيسان (ابريل) ١٩٦٥ (الجزء ٤ ، ص ٢٣٣) توجد رسالة من وزارةالخارجية بتاريخ ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣موجهة الى النائب العام توضح وجهة نظر الوزارة فى امتداد المياه الاقليمية وعرض الخلجان ، وقد جاء فى الرسالة حول خليج العقبة ما يلي :

« ان خليج العقبة ، والموقف الصحيح لمثل هذه الحالة البحرية ، ما تزال مسألة مفتوحة للجدل . »

لقد اشار بعضهم انه حسب الفقرة ٤ من المادة ١٦ من المعاهدة العامة للمياه الاقليمية (١٩٥٨) يحق للسفن الاسرائيلية المرور البريء فىمضائق تيران وخليج العقبة ، الا ان النقطة الجديرة بالتذكير هي انه ليس هناك اية دولة عربية تعتبر طرفا في هذه المعاهدة ، وكذلك الهند ، وحتــي حسب هذه المعاهدة فان حق المرور البريء فى هذا الممر ليس حقا مطلقا ولكنه يبقى موضوعا متعلقا بمتطلبات الامن للدولة المعنية .

ثم ان الجمعية العامة لم تعترف ، ناهيك بأن تقبل ، الشروط التـي حاولت اسرائيل ان تعلقها فى ١٩٥٧ بانسحابها من شرم الشيخ .

كذلك فان الرئيس عبد الناصر فى تصريحاته التي ادلى بها قبــــل انفجار الصدام واعترض فيها على الملاحة الاسرائيلية والسفن الاخـرى التي تحمل مواد استراتيجية لاسرائيل ، لم يثر اي اعتراض على المرور البريء للسفن غير الاسرائيلية .

وهكذا التزم وزير الخارجية فى ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٧ بالموقف الذي اتخذته الهند فى ١٩٥٧ .

العدوان الاسرائيلي

المسألة الهامة الثالثة هي تلك التي تتعلق بمسؤولية تصعيد الموقف الى الصدام المسلح .

وقد قالت رئيسة وزراء الهند فى تصريحها فى (لوك سابها) «البرلمان الهندي » فى السادس من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ :

« لست راغبة فى التلفظ بكلمات قاسية او استعمال لهجة شديدة ، ولكن حسب المعلومات المتوفرة ليس هناك اي شك في ان اسرائيل صعدت الموقف الى الصدام المسلح وذلك ما هيأ حالة حرب واسعة .» [٥]

وقد بنت رئيسة الوزارة تصريحها على اساس تقرير الامين العام للامم المتحدة فى ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ لمجلس الامن ، واول شيء ذكره يو ثانت فى هذا التقرير فيما يتعلق بالعمل العدواني هو انتهاك الطائرات الاسرائيلية للمجال الجوي المصري فى الساعة ٨ من صباح ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ فوق غزة والعريش ، وقال التقرير ان العمل المضاد العربي الذي وجه ضد اسرائيل قد اتخذ بعد الساعة ٨ .

وجاءت المعلومات والتطورات اللاحقة لتؤكد بصورة قاطعة ان اسرائيل ارتكبت عدوانا فاضحا ، بل ان اسرائيل ذاتها لم تكلف نفسها انكار بدئها باطلاق النار اولا ، وعلى العكس ، فقد نقلت الصحيفة البريطانية ذي غارديان فى الثامن من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ بان السفير الاسرائيلي في لندن ، المستر اهاران رينز « قد اعترف فى جلسة لاعضاء البرلمان البريطاني في الليلة الماضية بأن اسرائيل هي التي اطلقت الرصاصة الاولى فى حرب الشرق الاوسط » .

ونتذكر هنا انه فى الثاني من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ صدر تصريح باسم الجنرال ديغول اثر اجتماع عقدته الوزارة الفرنسية اعلن فيه ان « البلد الذي سيلجأ الى استعمال السلاح اولا ، ايا كان ، لن يحصل على تأييد فرنسا ولا على دعمها » وفى تصريح آخر صدر فى ٢٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ بعد اجتماع عقدته الوزارة الفرنسية قال ديغول : « ان فرنسا تدين بدء اسرائيل بالعدوان » .

وقالت المجلة الأميركية « تايم » فى الصفحة ٢٠ من عددها الصادر فى ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٦٧

« لم تعد اسرائيل تأبه بأن تتنصل من كونها بدات اطلاق النار اولا ، ففي اليوم الذي سبق بدء اطلاق النار اجتمعت الوزارة الاسرائيلية سرا للبحث فيما اذا كان يتمين عليها شن هجوم رادع قبل ان توجه الجيوش العربية المتجمعة ضربتها ، وقد وقف ابا ايبان الى جانب بذل المزيد من المساعي الدبلوماسية الا ان وزير الدفاع موشيه دايان اصر على ان سلامة الامة لا تسمح بأي تأخير ، وحدد دايان الموعد ، وتمت الموافقة على الهجوم باغلبية ١٦ صوتا مقابل ٢ ، وهذان الصوتان الوحيدان المعارضان كانا للاشتراكيين اليساريين » .

وقال وزير خارجيتنا في خطابه فى الجمعية العامة فى ٢٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ :

« سيدي الرئيس ، اما ان اسرائيل وجهت الضربة الاولى فتلك حقيقة محققة لا تقبل جدلا ، ان مفهوم الضربة الوقائية او الحرب الوقائية مفهوم يتناقض مع نص ميثاق الامم المتحدة وروحه ، لا احد ينكر ان هناك كثيرا من المشكلات المعلقة بين اسرائيل وجيرانها العرب ،وان هذه المشكلات ظلت دون حل فى العقدين الاخيرين ، فهل كانت هذه المشكلات هي التي حدت اسرائيل الى ان تحاول حلها بواسطة حرب اختارتها ؟ اذا كان الامر كذلك فان هجومها على العرب لم يكن اقل من هجومها على المبادىء المتضمنة فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية في الميثاق . ان الميثاق ليقرر فى الفقرة الرابعة من مادته الثانية ما يلي ، دون غموض :

« على جميع الاعضاء ان يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد او استعمال القوة ضد الاستقلال الاقليمي او السياسي لاية دولة » ولا يسمح بتجاوز هذا المنع الا فى حالة هجوم مسلح كما تنص على ذلك المادة ٥١ . وكما اوضحت قبل قليل فان الحالة هذه المنصوص عليها في المادة ٥١ لا تنطبق على اسرائيل في الحالة الراهنة ، ان ما عملته اسرائيل هو انها واجهت العالم بعمل ناجز محاولة بذلك ان تفرض امرا واقعا جديدا وتحرز ميزانا جديدا للقوى فى تلك المنطقة . وفى هذه الظروف تطلب اسرائيل الان وضعا جديدا للشرق الأوسط وفق شروطها ، وينبغي ان تقبل شروطها ومطالبها مقدما اذا اريد التوصل الى استقرار سلمي فى المنطقة ، واذا لم تقبل مطالبها فانها تهدد بالاحتفاظ بمكاسبها الاقليمية غير المشروعة . ان مناورات اسرائيل هذه تهدف الى ارغام المجتمع الدولي على الاذعان لما ينبغي ان يسمى استمرار هذا الامر الواقع الجديد»

إنهاء العدوان

واخيرا فهناك مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الاراضي العربية ، وهنا يجدر ان نستشهد مطولاً بتصريح وزير الخارجية الهندي فى الجمعية العامة في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ :

« لقد ادلي المسؤولون الحكوميون فى اسرائيل ، وقادة القوى المسلحة والراي العام فيها مؤخرا بتصريحات علنية تقول انهم لن ينسحبوا من بعض الاراضي التي يحتلونها الان في ج.ع.م. والاردن وسوريا في اية حالة وتحت اية ظروف مهما كانت ، اما بالنسبة لاراض اخرى هي ايضا تحت احتلالهم الان فقد اعلنوا انهم سينظرون فى امر الانسحاب منها ولكن ذلك لن يتم الا بعد نزول الحكومات العربية ، والمجتمع الدولي طبعا ، عند شروط معينة .

« وآخر التصريحات واشدها تحديا فى هذه السلسلة من التصريحات هو ما ادلى به المستر ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية ، لصحيفة الجيروزاليم بوست ، وهذا نص تصريحه :

« اذا صوتت الجمعية العامة بـ ١٢١ صوتا مقابل صوت واحد طالبة من اسرائيل العودة الى خطوط الهدنة غدا فان اسرائيل سترفض الانصياع لهذا القرار ، وقد اوضح هذا الامر للدول الكبرى » .

« وفى ١٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، قال المستر ليفي اشكول رئيس وزراء اسرائيل فى خطاب سياسي القاه فى الكنيست ، وكان من الواضح انه يوجهه الى جميع شعوب العالم : « لا يتوهمن احد ان دولة اسرائيل مستعدة للعودة الى الوضع الذي كان مسيطرا منذ اسبوع .. ان من حقنا ان نقرر ما هي المصالح الحقيقية والحيوية لبلدنا ، وكيف ينبغي تأمينها » .

« ان ذلك كله يؤيد ما قاله مندوب الهند الدائم فى التاسع من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ فى مجلس الامن ، قال : « انت ايها السيد الرئيس ، وجميع زملائي فى المجلس هنا ، قد قراتم من التاريخ ما يكفي ليعرفكم ما هي الخطوات التالية : ان المعتدي ، بعد احتلاله كل المواقع العسكرية الممتازة ، وكل اهدافه اي شرم الشيخ وغزة والقدس والضفة الغربية من نهر الاردن ، والآن تلال الجليل ، لعله سيلجأ ، بعد التظاهر

بالمعقولية فى المحادثات ، الى تقديم اقتراح بتقاسم هذه المكاسب مناصفة» .

« سيدي الرئيس انه لمبدأ قانوني محترم ومعترف به لدى الجميع ذلك المبدأ الذي يقول ان مكاسب العدوان يجب الا يسمح ببقائها فى حوزة المعتدي ، على هذا المبدأ ارسيت الامم المتحدة وحين كتب ميثاقها واضعوه لم يكتبوه حتى يصبح سوط الحرب وسيلة يستغلها من كان قويا للتغلب على جيرانه ، ان الايمان بالمبدأ الكبير الذي يقول ان المشكلات لا يمكن ان تحل الا بالوسائل السلمية ــ ذلك كان يجب الا يترك نهبا للتلاشي والتبدد ، لذلك فان المجتمع الدولي لا يستطيع ان يذعن لعزم اسرائيل على الاحتفاظ بثمار غزوها » .

لقد ظلت الهند دائما تؤمن بأن المعتدي ينبغي الا يسمح له بالاحتفاظ بثمار عدوانه او ان يستغل الامتيازات المكتسبة بالعدوان من اجل التوصل الى تسوية قضايا سياسية من موقف المساوم القوي . وبعد الهجوم الأسرائيلي على العرب قدم المندوب الهندي الدائم لمجلس الامن فى ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ مشروع قرار يدعو الاطراف المتحاربة لوقف اطلاق النار والانسحاب الى المواقع التي كانت تحتلها قبل بدء الاشتباك ، اي مواقع ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . ومن الهام ان نلحظ بأن الهند قدمت هذا القرار قبل ان تتوفر دلائل اكيدة تشير الى اي الطرفين هو الذي سيحصل على مكاسب عسكرية واقليمية فى القتال ، وانما كان اقتراح الهند مبنيا على المبادىء التي اتبعتها هي نفسها عام ١٩٦٥ حين انسحبت من الاراضي التي كانت تحتلها فى الباكستان وفي الجزء الذي تسيطر عليه الباكستان من كشمير .

الهند في الامم المتحدة

خلال مناقشات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة اكد مندوب الهند هذا المبدأ . وعلى اساس تقريري يوثانت فى ١٩ و ٢٧ ايار (مايو) ١٩٦٧ جرت المناقشات فى مجلس الامن ، وقد جرى النظر في مشروعي قرارين واحد من الولايات المتحدة والثاني من الجمهورية العربية المتحدة .

وكان مشروع القرار الاميركي ، الذي صيغ فى ظاهره على نحو غير مؤذ مرفوضا كليا من قبل الجمهورية العربية المتحدة ، لانه استشهد

فى مقدمته بطلب يوثانت من الاطراف المعنية « ممارسة ضبط النفس لتجنب الاشتباك » فقد وضح مندوب الولايات المتحدة فى تصريحه للمجلس بانه يعني من « تجنب الاشتباك » ان مضائق تيران وخليج العقبة ينبغي ان يفتحا امام اسرائيل والملاحة الدولية . وكان مضمون ذلك ان الولايات المتحدة تعتبر ان القيود التي فرضتها الجمهورية العربية المتحدة على حقوق الملاحة في الخليج كانت اشتباكا ينبغي تجنبه ، وبالاضافة لذلك فان المشروع الاميركي لم يؤيد ضرورة اعادة لجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة لممارسة اعمالها ، ولم يشر الى الانتقادات التي وجهها يو ثانت لاسرائيل فيما يتعلق بعدم مشاركتها فى اعمال اللجنة .

اما مشروع الجمهورية العربية المتحدة فانه اشار فى مقدمته ، الى تهديدات اسرائيل المتواصلة وانتهاكها الفاضح لاتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية ، وقال ان هذا بالذات كان سببا فى « تدهور الموقف فى الشرق الاوسط » ، ولم يشر مشروع الجمهورية الى اشتباك حربي ، ورفضت الولايات المتحدة مشروع الجمهورية العربية المتحدة وكذلك دول غربية اخرى ، ولكن هذا المشروع كان يتمشى مع تقرير يوثانت ولهذا فقد ايدته الهند .

وفى الوقت نفسه وزع مندوب الهند فى الامم المتحدة بصورة غير رسمية مشروع قرار هندي هدفه تأييد توصيات يو ثانت المتضمنة في تقاريره لمجلس الامن ، وحث الاطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس لتجنب القيام بخطوات من شأنها تصعيد التوتر ، وقد قوبلت بادرة الهند باستجابة طيبة وكان يؤمل ان يحقق اجتماع مجلس الأمن المقرر انعقاده فى ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ تقدما ملموسا في هذا النطاق .

الا إن هذه المجهودات لم تثمر بسبب اصرار قوى غربية معينة على تجاهل سيادة الجمهورية العربية المتحدة على مياهها الاقليمية .

لقد اشرنا فيما سبق الى مشروع القرار الذي قدمته الهند في ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ وهو دعوة الاطراف المختلفة الى وقف اطلاق النار والانسحاب الى المواقع التي كانت تحتلها قبل بدء الاشتباك . وبالرغم من ان هذا القرار قد ايدته كل من مالي ونيجيريا واثيوبيا وبلغاريا والاتحاد السوفياتي فقد عارضته بعض الدول الغربية التي ارادت مجرد وقف اطلاق النار .

وفى السادس من حزيران (يونيه) ١٩٦٧ اتخذ مجلس الامن قرارا

اجماعيا بوقف اطلاق النار فقط كخطوة اولى ، الا ان وقف اطلاق النـار لم ينفذ بناء على هذا القرار . واستجابة لطلب الاتحاد السوفياتي دعـي مجلس الامن لاجتماع طارىء فى ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وجرى اتخاذ قرار آخر بالاجماع يطلب من الحكومات المعنية مرة اخرى ،كخطوة اولى، وقف اطلاق النار فى الساعة ٢٠ بتوقيت غرينتش فى ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، وفيما ايد مندوب الهند القرار فقد اكد ان وقف اطلاق النـار ينبغي ان يعتبر خطوة اولى وحسب وان كانت خطوة هامة ، واضـــاف مندوب الهند قائلا ان الهند مع اعضاء آخرين فى مجلس الامن كانـــوا يفضلون قرارا يطلب ايضا انسحاب القوات الى مواقعها التي كانت فيها فى ٤ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، ومثل هذا الربط في القرار بين وقف اطلاق النار والانسحاب كان جديرا بان يتمشى مع ماضي تجربة مجلس الامـن القائمة على المبدأ القائل بأن المعتدي ينبغي الا يكافأ بثمار عدوانه ، وهذا ايضا مبدأ هام ــ كما اشار مندوب الهند ــ لمصلحة السلام العالمــــي وللقاعدة التي يمكن ان يبنى فوقها السلام فى غرب آسيا .

بعد قرار السابع من حزيران (يونيه) ، توقف القتال بين اسرائيـل وبين الاردن والمتحدة الا ان اسرائيل شنت هجوما واسعا ضد سوريا ، واتخذ مجلس الامن ايضا قرارا آخر فى ٩ حزيران (يونيه) يطلب توقف الاشتباكات هذه ، وبما ان هذا القرار لم يؤد الى توقف تلك الاشتباكات فقد اتخذ مجلس الامن قرارا آخر فى ١٢ حزيران (يونيه) هو القـــرار الرابع يطلب وقف اطلاق النار والغاء كل التحركات العسكرية التي تبعت قرار وقف اطلاق النـار واعادة القوات الى مواقعهـــا فى العاشر مـن حزيران (يونيه) .

وهكذا توقفت الاشتباكات ، الا ان افواجا من اللاجئين بدأت تتدفق مغادرة المناطق التي احتلتها اسرائيل غرب نهر الاردن .

ولذلك اتخذ مجلس الامن فى ١٥ حزيران (يونيه) قراره الخامس ، يدعو فيه اسرائيل أن تضمن سلامة سكان المناطق التي تحتلها ومصالحهم وأمنهم وان تسهل عودتهم ، وطالب القرار باحترام المباديء الانسانية في معاملة اسرى الحرب وحماية المدنيين المتضمنة في معاهدة جنيف .

وبعد ذلك دعي مجلس الامن لبحث مشروع قرار اميركي وآخـــر سوفياتي ، وقد هزم المشروع السوفياتي بالتصويت ، وهكذا طلـــب الاتحاد السوفياتي من مجلس الامن دعوة دورة طارئة للجمعية العامة ،

وبعد الحصول على موافقة اغلبية اعضاء الامم المتحدة ، بما فى ذلك الهند ، عقدت الدورة الطارئة فى ١٧ حزيران (يونيه) .

وتحدث وزير خارجية الهند فى الدورة الطارئة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ مؤكدا بقوة ضرورة العودة الى السلام فى المنطقة وانه ينبغي ان يكون سلاما دائما ، واول ما يتوجب اتباعه لتحقيق ذلك هو عودة القوات المسلحة الى المواقع التي كانت فيها قبل انفجار اعمال العنف ، واقترح ان يعين ممثل خاص للامين العام ليساعد فى تخفيف حدة التوتر بالمنطقة وتامين سلامة وامن السكان المدنيين العرب في الاراضي التي تخضع للاحتلال الصهيوني وتسهيل عودة اولئك الذين ارغموا على ترك ديارهم ، واقترح توسيع هيئة الهدنة التابعة للامم المتحدة وتقويتها حتى تستطيع ان تضمن الالتزام الصارم بالمتطلبات المختلفة لاتفاقية الهدنة العامة .

وقد طالب المندوب الهندي بهذه الخطوات الفورية على اساس مبادىء جوهرية ، وهذه المبادىء هي ، اولا : انه ليس فى وسع اية دولة ان تبدأ بشن حرب لمجرد انها تحس بوجود تهديد لسلامتها ، فاذا كان مثل هذا التهديد موجودا فان الميثاق يقرر عدة وسائل لمعالجته بما في ذلك اللجوء الى مجلس الامن ، وثانيا : ليس من المسموح به لاي معتد ان يحتفظ بثمار عدوانه ، وثالثا : ليس من المسموح لاي بلد ان يستغل احتلاله لاراضي دولة اخرى كي يتيسر له المساومة من موضع القوة ، واخيرا فان الحقوق لا يمكن ان تحرز ، والنزاعات الاقليمية لا يمكن ان تسوى ، والحدود لا يمكن ان تعدل ، عن طريق الصدام المسلح .

وفي الرابع من تموز (يوليه) ١٩٦٧ صوتت الجمعية العامة على قرار طرحته ، بين من طرحته ، دول غير منحازة فيها الهند ، وجوهر هذا القرار ان تدعو الجمعية العامة اسرائيل لسحب قواتها المسلحة الى المواقع التي كانت قبل انفجار لنزاع فى ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، فى حين ان كل المسائل الاخرى المعقدة وذات التاريخ الطويل : حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل ، مسألة حقوق الملاحة فى خليج العقبة وقناة السويس ، تترك لمجلس الامن لايجاد حل لها ، وقد احرز هذا الاقتراح ٥٣ صوتا ضد ٤٦ وامتناع ٢٠ عن التصويت .

وكان ثمة مشروع آخر قدمته دول اميركا اللاتينية ، ويختلف هذا المشروع عن المشروع الذي قدم بمشاركة الهند فى انه يربط الانسحاب بضرورة تسوية تلك القضايا المعقدة ، وهذا جعله ، كما قال ممثلنا الدائم

« صيفة للمساومة تستخدمها اسرائيل من موقف القوة » ولاحظ مندوبنا الدائم ايضا ان المشروع الاميركي اللاتيني يتجاهل تاريخ غرب آسيا في العشرين سنة الاخيرة ، فقال : « اذا كانت الدول العربية قد رفضت تغيير موقفها (من حالة الحرب والسويس والعقبة) فى العشرين سنة الاخيرة ، فهل من العدل ان نطلب منها ان تفعل ذلك الان حين تحتل جيوش العدو اراضي شاسعة من بلادها ؟ هل من حق هذه الجمعية (الجمعية العامة للامم المتحدة) ان تقول للدول العربية ان اسرائيل لن تسحب قواتها المسلحة طالما أن الدول العربية معا لا تعترف باسرائيل ، ولا تنهي حالة الحرب ، ودون ان تسمح بالمرور البحري ..الى حشد « من الشروط فى الواقع ! »

وذكر مندوبنا الدائم ايضا انه من المبادىء الجوهرية فى ميثاق الامم المتحدة ان القوة ينبغي الا تستعمل فى الوصول الى حل للنزاعات ، وان الامم المتحدة ينبغي ان لا تعترف بأي كسب ، اقليمي او غيره ، يكتسب باستعمال القوة . ولهذه الاسباب صوتت الهند ضد القرار الاميركي اللاتيني .

خاتمة

نرجو ان يكون هذا السرد الموجز لتطور السياسة الهندية ازاء غرب آسيا قد اوضح ان موقف الهند من القضايا المختلفة المطروحة فى هذا النطاق كان بارئا من التناقض متمشيا دائما مع مبادىء القانون الدولي والعدالة .

ولعله قد اظهر ان تطور هذه السياسة قد راعى فى حسابه الحقوق والمطامح المشروعة للفلسطينيين العرب وعطف الهند العميق على نضال العرب عموما في سبيل الاستقلال وحق تقرير المصير .

لقد وضع اساس هذه السياسة كل من المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو وغيرهما من القادة الاخرين لحركة الاستقلال الهندي ، وقد ظلت هذه السياسة هي النهج المتبع منذ الاستقلال حتى اليوم .

الى جانب التأييد الواسع الذي منحته الهند للقضية العربية كان تحقيق السلام واحقاقه جزءا اساسيا ثابتا من السياسة الخارجية للهند المستقلة ، واذا كان احلال السلام فى غرب آسيا لم يتحقق فان ذلك كان

رغما عن كل ما بذلته الهند من جهود . وفى ١٩٦٧ ، قبل اندلاع الاشتباك وبعد وقف اطلاق النار حاولت الهند واستمرت فى محاولاتها لايجـــاد قاعدة يمكن ان يبنى فوقها سلام عادل مستمر مستقر فى هذه المنطقـة التي تشكل اهمية خاصة للهند ، ولكن السلام الذي ترغب فيه الهنـد ليس هو السلام الذي يفرض بالقوة العسكرية ، وليس هو السلام الذي لا يضع باعتباره الحقوق المشروعة للشعوب والامم المغنية ، وليس هـو السلام الذي يتيح للمعتدي الاحتفاظ بثمار عدوانه ، وليس هو السلام الذي يتجاهل المبادىء الاساسية للقانون والسلوك الدوليين والذي ينتهك ميثاق الامم المتحدة . ان مثل هذا السلام المفروض لا يمكن ان يكـــون سلاما دائما ، ولكنه قد يكون فاصلا مؤقتا فى غمار نزاع مستمر ، وحين يتجدد النزاع يكون اكثر مرارة وخطرا .

ان روح سياسة الهند قد عبر عنها من قبل جواهر لال نهرو ، في السنوات الاولى مـن الاستقلال ، فحين تحدث عن سياسة عدم الانحياز والتزاماتها ربط رئيس الوزراء بين هذه السياسة ومسألة فلسطين فقال:

« من اجل اعطاء المجلس مثالا على الطريقة التي تصرفنا بها سنأخذ المسألة الفلسطينية التي كانت سببا ــ وستظل ــ لاثارة قسط كبير من المتاعب . لقد اتخذنا موقفا معينا ازاء هذه المسألة يتلخص فى انشاء دولة فدرالية يتمتع جزء منها بحكم ذاتـــي ، وكان هذا ضـد الاتجاهـــين المعروضين امام الامم المتحدة ، فالاول هو التقسيم الذي جاز الموافقة ، والثاني هو انشاء دولة اتحادية ، لكنا اقترحنا دولة فدرالية ذات اكثرية عربية بالطبع تتولى شؤون هذه الدولة ، ولكن مع حكم ذاتي للاجـــزاء الاخرى ، اليهودية .

« وبعد تفكير طويل قررنا ان هذا الموقف لم يكن حلا مناسبا وعـادلا للمشكلة فحسب ولكنه كان ايضا الحل المعقول الوحيد لهذه المشكلـة ، واي حل آخر كان يعني القتال والصدام ، الا ان حلنا ،وهو كما يتذكر المجلس ، الحل الذي اقترحه تقرير الاقلية في لجنة فلسطين ، لم يـلاق تأييد اكثرية الامم المتحدة . فبعض القوى الكبرى كان يؤيد التقسيـــم ولذلك فقد ضغطوا لاقراره وفى النهاية اقروه ، وآخرون كانوا يفضلـون فكرة الدولة الاتحادية وكانوا على يقين بان يحولوا دون اقرار التقسيم بأي ثمن ، او الحيلولة دون حصوله على اغلبيـــة الثلثين ، ولذلك لـم يقبلوا اقتراحنا .

« وفى الايام القليلة الاخيرة حين اضحى مشروع التقسيم فجأة محتما واتجهت نحوه الاصوات نتيجة لضغط الدول الكبرى تبين عندئــذ ان المشروع الهندي كان هو الافضل فى الغالب ، وبذلت محاولة فى الثمانـي والاربعين ساعة الاخيرة لدفع هذا المشروع الى الامام ، لا من قبلنا نحن ولكن من قبل اولئك الذين ارادوا فى البدء دولة اتحادية ، ولكن كـان اوان ذلك قد فات . كان ثمة مصاعب اجرائية ، وكثير من الذين كان من الممكن ان يقبلوا هذا الحل كانوا قد قرروا الوقوف مع التقسيم ، وهكذا تقرر التقسيم باغلبية الثلثين مع عدد كبير من المتنعين عن التصويت ، وكان ذلك سببا فى المتاعب الراهنة في الشرق الاوسط وامكانية تزايدها فـي المستقبـل .

« لقد اوردت هذا المثال ، امام المجلس ، ليدل على انه بالرغم مـن المصاعب الكبيرة ، ومن انه قد طلب الينا كثير من اصدقائنا فى الجانبين ان نتخذ هذا الموقف او ذاك فقد رفضنا ، وانا لا اشك فى ان الموقـف الذي اتخذناه كان الموقف الصحيح وما زلت واثقا من انه كان يحقـق الحل الافضل » .

واكد جواهر لال نهرو فى تصريح لاحق ان سياسة الهند فيما يتعلق بمشكلة فلسطين كانت قائمة بثبات على الوقائع الموضوعية للمشكلـة ، وقد جرى تبني واتباع هذه السياسة بغض النظر عن الحقيقة التي تقول ان الاخرين قد لا يعجبهم الموقف الذي اتخذته الهند وقد شرح نهرو هذا الموقف امام المجلس الهندي للشؤون العالميـــة فى ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٩ كما يلي :

« اليوم بات ينظر الى المسائل العالمية من حيث كيفية تأثيرها علـى بعض نزاعات المستقبل ، الامر الذي نجم عنه اننا نجد تجمعات فى كـلا الطريقين تنسى الحقائق الموضوعية للمسألة . ولما كانت الهند بلدا ينتهج طريقا مختلفة فانها باتت تعد عنصرا مزعجا من كل وجه ، وليست تعـد لسوء الحظ عنصرا مزعجا وحسب بل بات كل طرف يتهمها بانها تنحاز الى الطرف الاخر . ولكنني اعتقد انه قد توفر الان قدر من الادراك لدى الدول الاخرى الى اننا فعلا نعني ما نقول ، انها ليست لعبة خفيـة او مؤامرة ولكننا نعني ان ننظر الى تلك المسائـل على ضوء معطياتهـا الموضوعية ، وبالطبع فان هذه المعطيات تحتوي حقائق اخرى تتعلـق بها نوليها اهتمامنا ايضا ، خذوا مواقفنا فيما يتعلق بمسألتين او ثلاثـة مسائل اخيرة .. كوريا وفلسطين ، والطاقة النووية » .

(جواهر لال نهرو : سياسة الهند الخارجية ، خطب مختارة ، ايلول سبتمبر) ١٩٤٦ ــ نيسان (ابريل) ١٩٦١ ــ ص ٤٦) .
وفي خطاب له فى البرلمان الهندي« لوك سابها » فى ١٤ آب (اغسطس) ١٩٥٨ قال نهرو :

« منذ ان ولدت اسرائيل اصبحت بالنسبة للبلدان العربية مصدر ازعاج مستمر ، وما يزال غزو اسرائيل لمصر قبل عامين حيا فى اذهاننا ، الى جانب هذا توجد المشكلة الكبرى للاجئين الفلسطينيين . لقد اعتبرت الدول العربية ان اسرائيل مركزا تشكل تهديدا لحريتها فى اي وقت . ومن ناحية اخرى فان اسرائيل تخشى الدول العربية التي تحيط بها ، ولا يمكن لسلام حقيقي ان يستتب فى تلك المنطقة الا اذا سويت هذه المشكلة الصعبة ، بطريقة مرضية ، وطبيعي ان تسوية من هذا النوع لا يمكن ان تتم الا بالارادة الطيبة لبلدان تلك المنطقة ولا يمكن ان يتم الحل بالحرب التي قد تتحول اذا وقعت الى حرب كبيرة ، ولست اقول ان محاولة ما ينبغي ان تبذل او من الممكن بذلها لمعالجة هذه المشكلة الان ، ان المسألة ينبغي الا تثار فى هذه المرحلة وعليها ان ترجأ بعض الوقت ، اذ لا يمكني التمرس بهذه المشكلة الصعبة الا حين تقترب المشاكل الاخرى فى غرب آسيا نحو حل ، وتهدأ العواطف الى حد ما »
ومن الواضح ان الموقف الراهن يدل على مدى ما تتمتع به ملاحظات جواهر لال نهرو هذه من صحة وبصيرة .

منهج آفرو - آسيوي

« من المفيد ايضا ان ننوه بان سياسة الهند ازاء القضية الفلسطينية كانت تتمشى مع الموقف الذي اتخذه عدد آخر من الدول الافريقية والاسيوية غير المنحازة ، فان البيان الذي صدر بعد مؤتمر باندونغ فى ١٩٥٥ بتوقيع ٢٩ دولة افروآسيوية قد اعلن :

« ١ ــ فيما يتعلق بالتوتر الراهن في الشرق الاوسط ، بسبب الموقف فى فلسطين والخطر الذي يشكله هذا التوتر على السلام العالمي يعلن المؤتمر الاسيوي الافريقي دعمه لحقوق شعب فلسطين العربي ويدعو الى الالتزام بقرارات الامم المتحدة وانجاز تسوية سلمية لمشكلة فلسطين »
وقد اكد البيان المشترك الذي صدر فى بريوني فى ٢٠ تموز «يوليه»

١٩٥٦ عن رئيس وزراء الهند آنذاك ، ورئيس جمهورية يوغوسلافيا ورئيس جمهورية مصر ، قرارات باندونغ على النحو الآتي :

« ان الموقف في فلسطين هو موقف يهدد السلام العالمي ، ان رؤساء الحكومات يؤيدون قرار مؤتمر باندونغ بهذا الصدد . »

وفي ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ اصدر رؤساء وزارات بورما وسيلان واندونيسيا والهند بيانا مشتركا في نيودلهي اشار من ضمن ما احتواه الى العدوان الثلاثي على مصر في ذلك العام ، وبعد ان نوه البيان، في ارتياح بتعبير الرأي العام العالمي تعبيرا فذا ضد العدوان على مصر ، اعلن :

« ان رؤساء الوزارات يلاحظون بأسف ان تلك القوات المسلحة لم تنسحب بعد وان حكومات الدول المعتدية قد طرحت عدة شروط قالت انها يجب تحقيقها قبل الانسحاب ، ان رؤساء الوزارات يشجبون بقوة مثل هذه الشروط التي تمليها الدول المعتدية ويعتبرونها متناقضة مع تعليمات الجمعية العامة للامم المتحدة ، وانهم يرون ان قرارات الجمعية العامة يجب ان تنفذ كليا ، وان على القوات الاجنبية ان تنسحب من الاراضي المصرية » (١)

ان النص المتقدم يوضح ان رؤساء الوزارات الاربعة قد شجبوا بحزم اية محاولة لربط انسحاب القوات من مصر باية شروط (ووجهة النظر هذه تتكرر في الموقف الذي اتخذته الهند في مجلس الامن وفي الجلسة الطارئة للجمعية العامة حول ازمة الشرق الاوسط الراهنة) وقد عبر رئيس الوزراء نهرو عن هذه النقطة في البرلمان الهندي « لوك سابها » في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ حين قال :

« ان المسألة الاولى التي تثار في مصر حاليا حول قرار الجمعية العامة للامم المتحدة هي انسحاب القوات الانجلو فرنسية ، والاسرائيلية من الاراضي المصرية ، ان هذه مسألة خطيرة لانه ان كانت هناك اية نية لعدم الانسحاب فانه من المحتمل ان تتجدد الاشتباكات التي ستكون ، كما اعتقد ، اوسع مدى من السابقة » .

---

(١) بناء على اقتراح من رئيس وزراء اندونيسيا عقد اجتماع لدول كولومبو بين ١٢ و ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ في نيودلهي للبحث بصورة خاصة بالعدوان الثلاثي على مصر والموقف في هنغاريا . ولم يستطع رئيس وزراء الباكستان الحضور « بسبب انشغالات مسبقة » .

المؤتمر الأول لدول عدم انحياز
في بلغراد - ١٩٦١

حضرت ٢٥ دولة ، بينها الهند ، مع ثلاثة دول من اميركا اللاتينية بمندوبين مراقبين ، مؤتمر دول عدم الانحياز الاول الذي عقد فى بلغراد فى ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ ، وجاء فى المقطع العاشر من« بيان رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز » ما يلي :

« ان اعضاء المؤتمر يدينون السياسة الاستعمارية المتبعة فى الشرق الاوسط ، ويعلنون دعمهم الكامل للاستعادة الكاملة لجميع حقوق الشعب العربي الفلسطيني وفق ميثاق الامم المتحدة وقراراتها » .

المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز
في القاهرة - ١٩٦٤

اعلن البيان الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في القاهرة فى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، ما يلي :

« يدين المؤتمر السياسة الاستعمارية المتبعة في الشرق الاوسط ، ويقرر ، وفق ميثاق الامم المتحدة :

١ ـ يؤكد ضرورة الإستعادة الكاملة لجميع حقوق الشعب العربي الفلسطيني في ديارهم وحقهم في تقرير مصيرهم .

٢ ـ يعلن تأييده الكامل لشعب فلسطين العربي في نضاله من اجل التحرر من الاستعمار والعنصرية »

يتضح من هذا التلخيص الموجز لموقف الهند ازاء مشكلة فلسطين ان الموقف الذي اتخذته الهند في عام ١٩٦٧ حيال ازمة غرب آسيا ليس بدعة « او خروجا » عن المبادىء الاساسية للسياسة الهندية . لقد ارسيت قواعد هذه السياسة من قبل المهاتما غاندي وقادة النضال الهندي في سبيل الاستقلال ، وتابعت الهند المستقلة اعترافها ودعمها للحقوق المشروعة لعرب فلسطين ، وفي الوقت نفسه اعترفت الهند ، ان وجود دولة اسرائيل

اصبح حقيقة واقعة . انّ الهند تدرك تماما ان العواطف الراسخة لـدى كلا الطرفين توضح ان اية تسوية في غرب آسيا لا يمكن البحث فيها الا بعد ان تكون هذه العواطف قد هدات . وكما قال جواهر لال نهرو فـان التوصل الى حلول في جوانب اخرى من الازمة في غرب آسيا ينبغـي ان يحدث اولا قبل ان يصبح الجو مناسبا لايجاد حل مجد للمشكلـة الاساسية ، ان الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين العرب التي كررت الجمعية العامة للامم المتحدة سنة وراء الاخرى الاعتراف بها على اساس قرارها (١٩٤ ـ ٣) تشكل مسألة على غاية من الاهمية والالحـاح ، وتنفيذها سيكون من شأنه الاسهام كثيرا في تخفيض التوتر في تلك المنطقة، وبنفس المستوى فان حقيقة كون اسرائيل قد احتلت اراض اكثر كثيرا مما اعطي لها بقرار الجمعية العامة (١٨١ ـ (٢ ـ)) في ٢٩ تشريـن الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ امرا ينبغي ان يكون ايضا موضع اعتبار دائم مع مسألة استخدام مياه نهر الاردن . . ان ذلك كله فروع من المشكلـة الرئيسية ولكنها في منتهى الاهمية ، وحلها يمكن ان يؤدي الى طريق نحو حل للصدام الاساسي نفسه .

ولا ريب في ان العمل لاحلال السلام والتعايش في غرب آسيا امـر غاية في الاهمية ولكن محاولة ارساء حل نهائي في غرب آسيا على اساس الاحتلال الاسرائيلي لمناطق واسعة من اراضي جيرانها العرب لن يكـون الا تحديا لميثاق الامم المتحدة ، وانه لمن المؤكد ان مثل هذا الحل لا يستطيع الاستمـرار طويـلا .

ان الهند تأمل ، ليس فقط بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي ولكـن ايضا بالنسبة لكل النزاعات المشابهة ، في الحاضر وفي المستقبل ، ان تقف دول العالم المستقلة وخصوصا تلك التي كانت ضحية العدوان في الماضي، الى جانب المبدأ الذي يقول ان العدوان ينبغي له الا يؤدي الى مكاسب ، وفي العالم الذي نعيش فيه ينبغي ان تردع القوى العدوانية المختلفـة دائما بواسطة اجراءات حاسمة وفعالة يقوم بها المجتمع العالمي والـراي العالمي المنظـم . . .

وبذلك وحده نستطيع ان نأمل في تحقيق تعايش سلمي وسلام عالمي.



طبع على مطابع « دار الصياد »